هنا القدس:

نهب وعنف في العيساوية

آيار 2020

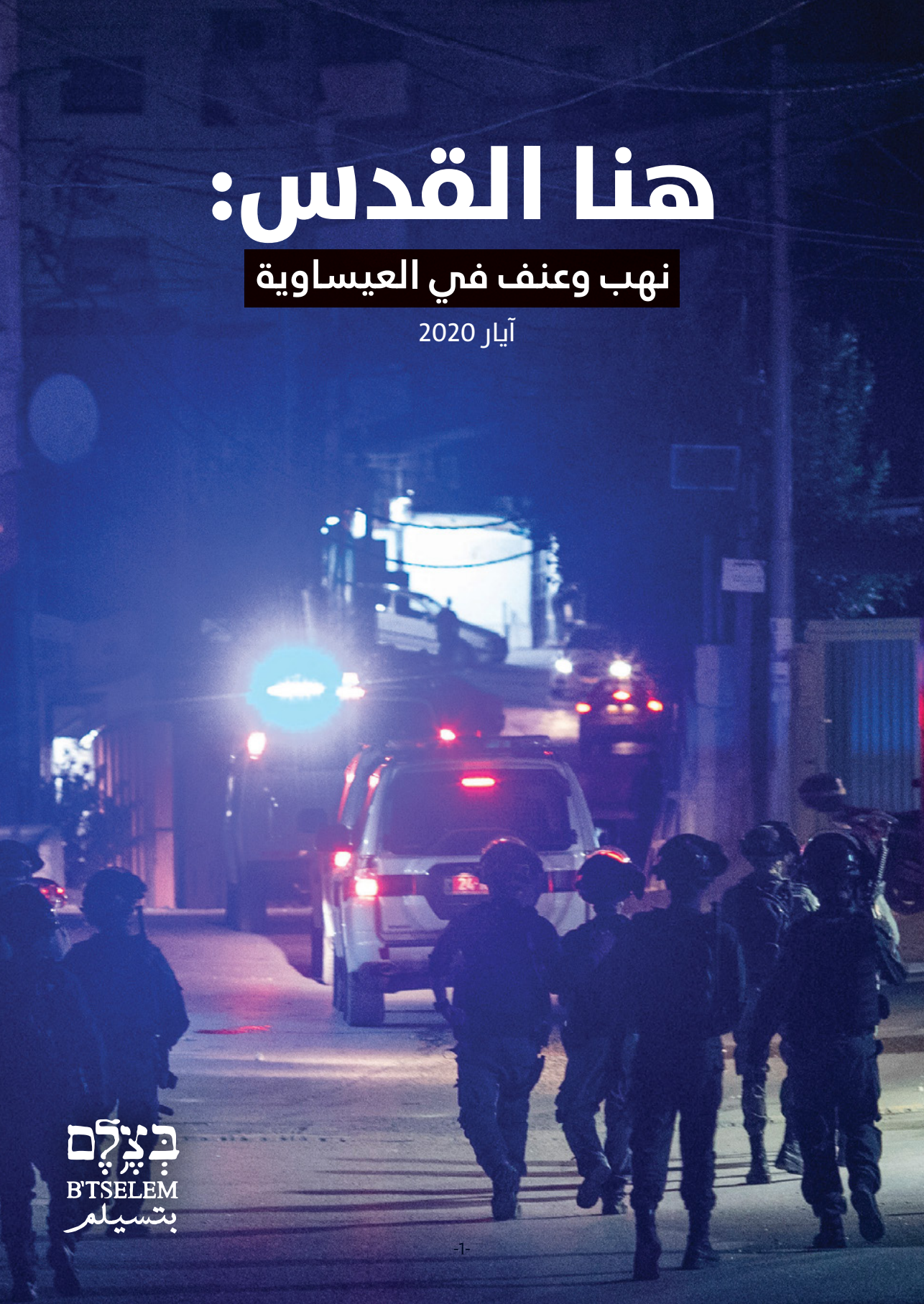

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

هنا القدس:

نهب وعنف في العيساوية

آيار 2020

بحث وكتابة: إيال هرئوفيني
التحقيق الميداني: عامر عاروري
خريطة: فادي جعفر
تدقيق لغوي: أريئيل هاندل
الترجمة للعربية رجاء زعبي-عمري
صورة الغلاف: أورن زيف/ أكتيفستيلز، 19.11.11
تصوير: ستوديو عينهار
ISBN 978-965-7613-41-2

تتقدّم بتسيلم بالشكر لكلّ من هاني عيساوي ودرويش درويش ومحمد أبو حمّص والمهندسة المعماريّة إفرات كوهين-بار من جمعيّة "بِيمكوم" ودرور أتكس من جمعيّة "كرم نابوت" والمحامي داني زايدمان وناشطي Free Jerusalem على مساعدتهم في إعداد التقرير.

جدول المحتويات

مقدّمة 6

الفصل 1: النهب المستمرّ لأراضي العيساويّة 7

الفصل 2: سياسة الامتناع عن التخطيط 9

الفصل 3: الشرطة تتجبّر بأهالي العيساويّة دون توقّف منذ نيسان 2019 17

استنتاجات 24

مقدّمة

تتصدّر العيساويّة الأخبار منذ نحو السّنة حين شرعت الشرطة تشنّ في الحيّ الواقع في شرقّي القدس حملة تجبّر وعقاب جماعيّ. تشمل الحملة التي بدأت في نيسان 2019 وتستمرّ حتى اليوم مداهمات يوميّة للحيّ دون أيّ سبب ومواجهات مع السكّان واعتقالات - قاصرين بالأساس وتنكيل بالسكّان وتفتيش لا داعي له في أغراضهم وإصدار مخالفات مرور بالجملة بحجج باطلة. لكنّ هذه الحملة ليست سوى أحد أوجه السياسة التي تطبّقها إسرائيل في الحيّ منذ أن ضمّت أجزاء منه في العام 1967.

تعدّ العيساويّة من الأحياء الفقيرة في القدس وتقع على السّفوح الشرقيّة لجبل المشارف (هار هتسوفيم) محاصرةً بسلسلة من المؤسّسات الإسرائيليّة والأحياء اليهوديّة ومعسكرات الجيش والشوارع التي أنشئت على أراضيها: يحدّها من الشرق والشمال شارع (1) الذي يصل القدس بمستوطنة «معليه أدوميم ومن الشمال والغرب والجنوب الغربي يطوّقها مستشفى «هداسا هار هتسوفيم» وحرم الجامعة العبريّة وحيّ التلّة الفرنسيّة وحيّ «تسميرت هبيراه» ومعكسر الجيش المسمّى «عوفريت» وتخطّط السّلطات الإسرائيليّة إنشاء «حديقة وطنيّة» جنوبيّ الحيّ.

لا توجد لدى السّلطات الإسرائيليّة معطيات ومستندات عن عدد سكّان الحيّ ولا عن عدد المنازل فيه. في العام 2017 كان عدد سكّان العيساويّة يقدّر بـ18,230 نسمة.[1] وتقدّر قيادة الحيّ العدد اليوم بـ22,000 نسمة خُمسُهم انتقلوا إلى الحيّ بعد إقامة جدار الفصل في القدس منتصفَ العقد الماضي.[2] عاد هؤلاء السكّان للسّكن في المدينة بعد أن سكنوا لفترة معيّنة خارج حدود بلديّة القدس خشية أن تسحب إسرائيل منهم مكانة المقيم الدائم. تفيد معطيات البلدية لعام 2015 أنّ عدد المنازل في الحيّ نحو 1,840 منزلاً.[3] أمّا المخطّطون الذي استأجرت خدماتهم البلدية وقيادة الحيّ فيقدّرون أنّ عدد المنازل في العيساويّة اليوم يتراوح بين 3,700 و-4,000 منزلًا.[4]

يصل متوسّط الكثافة السكّانيّة في الحيّ إلى 25 نسمة على كلّ دونم أي ثلاثة أضعافها في الأحياء اليهوديّة المجاورة - التلّة الفرنسيّة و«تسميرت هبيراه» حيث يبلغ متوسّط الكثافة السكّانيّة للدونم الواحد 8.9 نسمة. أمّا بالمقارنة مع متوسّط الكثافة السكّانيّة في مجمل مدينة القدس فالنسبة هي 3.5 ضعف في العيساويّة.[5]

هذا الواقع نجم كنتيجة مباشر للسّياسة التي تطبّقها إسرائيل في الحيّ - وفي شرقيّ القدس عموماً. منذ احتلال الضفة الغربيّة في عام 1967 وضمّ جزء من العيساويّة إلى حدودها نهبت إسرائيل نحو 90% من أراضي الحيّ بين مصادرة ووضع يد ومنع استخدام. جهات كثيرة استفادت من نهب الأراضي: الحكومة وبلديّة القدس والجيش والشرطة وسلطة الطبيعة والحدائق والجامعة العبريّة ومستشفى «هداسا هار هتسوفيم» وسكّان التلّة الفرنسيّة و«تسميرت هبيراه» ومستوطنة «معليه أدوميم» والمنطقة الصناعيّة المتاخمة لها. نهب الأراضي الممنهج هو أيضاً العامل الأساسيّ في نشوء مشكلة الاكتظاظ السكّاني في الحيّ وإفقار سكّانه.

يستعرض الفصل الأوّل من هذا التقرير عمليّة نهب أراضي العيساويّة منذ العام 1967 ويتناول الفصل الثاني سياسة سلطات التخطيط التي تتعمّد منع البناء القانونيّ في الحيّ منعاً يكاد يكون تامّاً. أمّا الفصل الثالث فيسلّط الضوء على الحملة التي تشنّها الشرطة في الحيّ خلال السّنة الأخيرة مع التركيز على قضيّة اعتقال القاصرين.

---

1 معهد القدس لبحث السياسات، **كتاب إحصائيّات القدس لعام 2019**، 2019، ص 34. (مصدر عبري)

2 لقاءات مع هاني عيساوي في 24.10.19 و15.1.20.-

3 يعاراه إيسار، الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، بحث في البنية وتقييم - العيساويّة، معهد القدس لبحث السياسات، 2016، ص 15. (مصدر عبري)

4 المصدر نفسه، ص 23-24؛ يُنظر أيضاً اعتراض «بيمكوم» على الخريطة الهيكلية 11092أ – الحديقة الوطنية 'مورَدوت هار هتسوفيم'، 20.1.13، ص15؛ حديث مع المهندس المعماريّ أمير إليشع من مكتب آري كوهين للعمارة وبناء المدن، 27.11.19. (مصدر عبري)

5 تمّ حساب الكثافة السكّانيّة في العيساويّة وفقاً لنسبة عدد السكّان (22,000 وفقاً للتقديرات) إلى مساحات البناء (نحو 860 دونم) وقد أعدّ الحسابات درور أتكس من 'كيرم نافوت'. تمّ حساب الكثافة السكّانيّة في التلّة الفرنسيّة و«تسميرت هبيراه» استناداً إلى عطيات عن السكّان من عام 2017، يُنظر كتاب إحصائيّات القدس لعام 2019، أعلاه ملاحظة رقم 1، ص 32. تمّ حساب الكثافة السكّانيّة في القدس بمجملها استناداً إلى جدول رقم 2.24 في كتاب الإحصاء المذكور، «السكّان والكثافة السكّانيّة لكلّ كيلومتر مربّع واحد في البلدات التي يبلغ عدد سكّانها 5,000 فما فوق». (مصدر عبري)

الفصل 1: النهب المستمرّ لأراضي العيساويّة

منذ احتلال الضفة الغربيّة نهبت إسرائيل أكثر من 90% من أراضي العيساويّة بوسائل مختلفة وخصّصتها لاحتياجات الجمهور اليهوديّ. وسواء فعلت إسرائيل ذلك عبر مصادرة أرض أو إعلانها "أرض دولة" أو وضع اليد عليها بأمر عسكريّ، فقد كانت هذه أيضاً عمليّة إفقار متواصلة لأهالي العيساويّة: نهب أراضيهم حرمهم من إمكانيّة الاستفادة من جنى الأرض فكان هذا من الأسباب الرئيسيّة لفقرهم. في المساحات القليلة التي بقيت في أيدي أهالي الحيّ فرضت إسرائيل قيوداً مشدّدة على البناء وفاقمت أزمة السّكن بصورة جعلت حياة السكّان جحيماً لا يُطاق (يُنظر الفصل التالي).

سجلّات الأراضي الأكثر تفصيلاً فيما يتعلّق بالعيساويّة أجريت في حقبة الانتداب البريطانيّ عام 1945 في إطار مسح لأسعار الأراضي في القرى الفلسطينيّة استند إلى مدفوعات السكّان الضريبيّة ابتداءً من الفترة العثمانيّة. وفقاً للمسح المذكور فقد كانت أراضي العيساويّة تمتدّ على مساحة 10,417 دونم الممتدة بين السّفوح الشرقيّة لجبل المشارف (هار هتسوفيم) حتى منطقة خان الأحمر (يُنظر: الخريطة). مساحة العمران أو مناطق البناء 47 دونم. أراضي مسجلّة كـ«أراضي يهود» 235 دونم وهي الأراضي التي اقتنتها مؤسّسات صهيونيّة وتشمل تلك التي أقيم عليها حرم الجامعة العبريّة «هار هتسوفيم» ومستشفى «هداسا». أراضي زراعيّة مفلوحة 3,099 دونم زرع فيها أصحابها مختلف أنواع الحبوب للاستهلاك الذاتيّ. نحو 180 دونم أراضي زراعيّة كان يفلحها يهود. بقيّة أراضي العيساويّة لم تكن مفلوحة.[6]

أ. نهب أراضي العيساويّة الواقعة ضمن مسطّح نفوذ بلديّة القدس

في العام 1967 ضمّت إسرائيل إلى مسطّح بلديّة القدس نحو 70,000 دونم من أراضي الضفّة الغربيّة وبضمنها 2,230 دونم من أراضي العيساويّة وكانت تشكّل رُبع أراضيها.[7] كانت هذه الأراضي تشمل أيضاً جميع مناطق العمران في العيساويّة والتي بلغت مساحتها آنذاك نحو 500 دونم. أجرت إسرائيل فور ضمّ الأراضي تعداداً لسكّان العيساويّة أسفر عن وجود 1,613 نسمة.[8]

بعد مضيّ نحو نصف السّنة وفي كانون الثاني 1968 صادرت إسرائيل الدّفعة الأولى من الأراضي التي ضمّتها لكي تقيم عليها أحياء يهوديّة جديدة - «معلوت دفنا» «رمات إشكول»، «جيفعات هممفتار» والتلّة الفرنسيّة وكان الهدف الثاني من المصادرة توصيل مركز المدينة بمنطقة «هار هتسوفيم».[9] طالت هذه المصادرة نحو 600 دونم من أراضي العيساويّة لأجل بناء أجزاء من حيّ التلة الفرنسية وحيّ «تسميرت هبيراه» ولأجل توسيع حرم الجامعة العبريّة ومستشفى «هداسا هار هتسوفيم» وإقامة معسكر الجيش «عوفريت» الذي أقيم على سفح جبل المشارف (هار هتسوفيم).[10]

في عام 1982 صادرت إسرائيل نحو مئة دونم أخرى لأجل شقّ شارع (1) القطريّ[11] ومنذ ذلك الحين تعتبر السّلطات الإسرائيليّة هذا الشارع الحدّ الشرقيّ للحيّ وتمنع السكّان من استخدام أراضيهم الواقعة وراءه (وبضمنها بضع مئات من الدّونمات تقع ضمن مسطّح نفوذ بلديّة القدس). علاوة على ذلك تخطّط بلديّة القدس بواسطة الشركة البلديّة «موريا» توسيع مقطع من هذا الشارع في إطار

---

6 Village Statistics – 1945 as at 1.4.45, The Department of Land Settlement تُنظر الصورة: http://users.cecs.anu.edu.au/~bdm/yabber/census/VSpages/VS1945_p24.jpg

7 بيمكوم، مسح الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس – عراقيل وفرص في التخطيط، 2013، ص 26.

8 تعداد السكّان والإسكان – 1967– شرقيّ القدس، دائرة الإحصاء المركزيّة وبلديّة القدس، 1968 جدول 2 (منازل أو وحدات سكنيّة، وفقاً للمحلّة، الحيّ، المنطقة الإحصائيّة، عدد الأنفُس، وفقاً للسّكن، السنّ، الجنس، المحلّة، الحيّ، والمنطقة الإحصائيّة) .

9 حقيبة إصدارات 1425، 11.1.68، ص 688. مصادرة وفقاً لمرسوم الأراضي (اقتناء لأغراض عامّة) 1943 (تعديل من سنة 1946)). تُنظر معطيات عن مصادرة الأراضي في شرقيّ القدس في موقع بتسيلم.

10 قياس مساحات الأراضي التي صودرت في 1968 قامت به شري كورنيش من جمعيّة بيمكوم، ومراسلة معها في 24.2.20.

11 قياس مساحات الشارع التي صودرت قامت به شري كورنيش من جمعيّة بيمكوم. خريطة رقم 3116، مسار طريق جديدة (شارع هار هتسوفيم - معليه أدوميم) حيّ جيفعات شبيرا، نُشر في الجريدة الرسميّة في 4.11.82.

مشروع مفرق التلّة الفرنسيّة وهو عبارة عن تقاطع أنفاق متعامدة تتاخم منفذ العيساويّة الشرقيّ. تنفيذ هذه الخطّة سوف يحرم أهالي الحيّ من استخدام نحو 90 دونم أخرى من أراضيهم المجاورة للشّارع.[12]

إضافة إلى الأراضي التي قد نهبتها إسرائيل من الحيّ هناك خطّة للاستيلاء على نحو ألف دونم أخرى. تخطّط سلطة الطبيعة والحدائق مع بلديّة القدس وسلطة تطوير القدس إقامة الحديقة الوطنيّة المسمّاة «مورَدوت هار هتسوفيم» على مساحة نحو 450 دونم من أراض حيّ العيساويّة. أمّا بلديّة القدس فلديها خطّة لإقامة مطمر مخلّفات بناء وأتربة يمتدّ على مساحة نحو 450 دونم شرقي شارع 1 (تفاصيل هذه الخطط وآثارها في الفصل التالي). لم تصادق هيئات التخطيط والبناء على هذه المشاريع بعد ولكنّ سكّان الحيّ يمُنعون منذ اليوم من استخدام الأراضي التي ستقام عليها المشاريع عند المصادقة عليها. وهناك عشرات الدّونمات الأخرى سوف تُنهب من أهالي العيساويّة إذا نُفّذت خطّة شقّ شارع مكمّل للشارع الدائريّ الشرقيّ والذي يُفترض ان يتّصل بشارع 1 عبر تقاطع شوارع متعامد عند المنفذ الشرقيّ لحيّ العيساويّة.

ب. وضع اليد على أراضي العيساويّة التي لم تضمّها إسرائيل إلى مسطح بلدية القدس

أراضي العيساويّة التي أفلتت من الضمّ إلى مسّطح مدينة القدس لم تفلت مع ذلك من يد إسرائيل التي نهبت منها مساحات واسعة بواسطة «وضع اليد». في العام 1975 صودر من هذه الأراضي 2,900 دونم ضمن مصادرة كبرى ل30,000 دونم من أراضي الضفة الغربيّة لأجل إقامة مستوطنة «معليه أدوميم» والمنطقة الصناعيّة المتاخمة لها وتدعى»ميشور أدوميم».[13]

منذ بداية ثمانينيّات القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأوّل من الألفيّة الثانية أعلنت إسرائيل وبالتدريج نحو 3,800 دونم من أراضي العيساويّة غير المفلوحة كـ»أراضي دولة» وكان قد سبق ذلك إلحاق هذه الأراضي يمسطّح نفوذ مستوطنة «معليه أدوميم» - جزءٌ منها في المنطقة المصنّفة 1E الواقعة شماليّ بنيان المستوطنة، وهي مخصّصة لتوسيع المستوطنة مستقبلاً ووصلها مع مسطّح نفوذ القدس.[14]

في العام 2002 وضعت الدولة يدها على نحو 45 دونم من أراضي العيساويّة لأجل إقامة معسكر الجيش المسمّى «متسودات أدوميم» الخاصّ بوحدة حرس الحدود.[15] وضع اليد على هذه الأراضي التي أعلنت فيما بعد كـ»أراضي دولة»، يغلق منافذ وصول أهالي العيساويّة إلى ما تبقّى في أيديهم من أراضيهم الزراعيّة.[16]

12 يُنظر مشروع تقاطُع مفرق العيساويّة في نظام الـGIS لدى شركة «موريا». (عبري)

13 قياس مساحة الأراضي التي صودرت في العام 1975 قام به درور أتكس من 'كيرم نافوت'. يُنظر خريطة منظمة 'كيرم نافوت' من ترسيم منظمة 'كيرم نافوت' (نُشرت على تويتر في 7.8.19)والمراسلات مع درور أتكس، 27.11.19. يُنظر أيضاً بيمكوم وبتسيلم، تاريخ من الضم معروف مسبقا: نوايا حكومة إسرائيل من اقامة معاليه أدوميم، خطة ربطها بمدينة القدس والمس بالفلسطينيين، كانون الأوّل 2009، ص 9-11. كان تنفيذ المصادرة في 1.4.75، وفقاً لقرار رقم 385 الذي أصدرته اللجنة الوزارية لشؤون تخصيص الأراضي في 30.3.75.

14 قياس مساحة الأراضي التي صودرت في العام 1975 قام به درور أتكس من 'كيرم نافوت'. لمزيد من المعلومات عن المنطقة 1E يُنظر تاريخ من الضم معروف مسبقاً، ملاحظة 13 أعلاه، ص 30-33.

15 أمر وضع يد رقم 11/02/ت (منطقة يهودا والسّامرة) –2002 وأمر وضع يد رقم 11/02/ت (تمديد وتعديل حدود رقم 2).

16 الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 3 أعلاه، ص 11.

الفصل 2: سياسة الامتناع عن التخطيط

مضت نحو 53 سنة منذ أن ضمّت إسرائيل أجزاء من العيساويّة. خلال هذه السّنين بذلت السّلطات الإسرائيليّة جهوداً كبيرة لمنع البناء والتطوير هناك سواء عبر الامتناع عن إعداد الخرائط الهيكليّة لمواكبة احتياجات أهالي الحيّ أو عبر إفشال الخريطة التي أعدّها الأهالي بأنفسهم بالتعاون مع جمعيّة «بيمكوم». في هذه الحالة لا يستطيع السكّان الحصول على رخص بناء ولكن الأنكى من ذلك أنّ البلديّة تتذرّع بالواقع الذي أنشأته بنفسها لتفسّر امتناعها عن إقامة مباني عامّة في الحيّ وبضمنها المؤسّسات التعليميّة ومناطق التشغيل وكذا امتناعها عن تطوير وصيانة البُنى التحتيّة - شبكات الطرق والمياه والصّرف الصحّي والمجاري التي باتت كلّها مهترئة.[17]

لاداعي للقول إنّ غياب خريطة هيكليّة لايلغي حاجة السكّان إلى منازل يسكنون فيها وعليه فلا غرابة أنّ يضطرّ السكّان في غياب أيّ خيار آخر إلى بناء منازلهم بدون ترخيص والعيش في حالة من انعدام اليقين والتهديد الدّائم علماً منهم أنّ هذا يعني احتمال إصدار أوامر هدم بحقّ منازلهم وخطر تنفيذ هذه الأوامر وهدم المنزل في أيّة لحظة، أو تغريمهم مبالغ طائلة تصل إلى مئات آلاف الشواكل.

أ. غياب خريطة هيكليّة ملائمة لاحتياجات الحيّ

في العام 1979 وبعد مضيّ 12 سنة على ضمّ الحيّ بدأت بلديّة القدس في إعداد خريطة هيكليّة للعيساويّة هي الأولى. لم تدخل الخريطة حيّز التنفيذ إلّا في آخر سنة 1991 وما زالت هي الخريطة المعمول بها حتى يومنا هذا. ويُذكر أنّها أعدّت في حينه دون إشراك أهالي الحيّ.

الخريطة المعمول بها كانت حتّى عند إعدادها قبل أربعين سنة بعيدة عن تلبية احتياجات السكّان فكيف بها اليوم. طُبّقت الخريطة على مساحة 663 دونم - وهي أقلّ من 30% من أراضي الحيّ التي ضمّتها إسرائيل. كانت الخريطة عبارة عن إحاطة المناطق المبنيّة آنذاك وفيها 1,400 منزل وأبقت مساحة ضئيلة جدّاً لبناء إضافيّ. في 90% من المساحة المخطّطة جرى تقييد البناء بحيث لا يتجاوز الطابقين بحجّة أنّ الجيش طالب بالحدّ من ارتفاع البناء وارتفاع الأشجار في محيط دائرة قطرها 500 متر حول هوائيّات معسكر الجيش المجاور «عوفريت». تشمل المساحة المخطّطة منطقتين تُركتا خاليتين من أيّ تخطيط. خصّصت الخطّة نحو مئة دونم للمباني العامّة غير أنّ نصفها مخصّص لتوسيع حرم الجامعة ومباني أخرى في حيّ التلة الفرنسية على أراضٍ مصادرة أمّا المساحات المتبقّية فقد تمّ تخصيصها لبناء مدارس وروضات أطفال في الحيّ ولكن منذ ذلك الحين أقيم فقط جزء منها. كذلك كانت في الخريطة شبكة شوارع تجاهل ترسيمها الأبنية القائمة والشوارع الموجودة في الحيّ تجاهلاً تامّاً.[18]

وهكذا وُلدت الخريطة الهيكليّة غير ذات صلة بالواقع لأنّ جميع إمكانيّات البناء التي حدّدتها كانت قد استُنفدت حتى قبل أن يصادَق على الخريطة. لم تطرح الخريطة إمكانيّات للتطوير الاقتصاديّ الجدّيّ في الحيّ كما أنّه غاب عنها أفق تخطيطيّ يواكب التزايُد السكّانيّ المتوقّع. لم يحدث هذا كلّه صدفة وإنّما نتيجة لسياسة متعمّدة: هذه الخريطة الهيكليّة ومثيلاتها التي اعدّت في الفترة نفسها للأحياء الفلسطينيّة الأخرى في شرقيّ القدس لم تهدف منذ البداية لخدمة احتياجات السكّان الفلسطينيّين وإنّما لحفظ التفوّق الديمغرافيّ اليهوديّ في المدينة وفق سياسة «التوازن الديمغرافيّ». ينبغي هنا التنويه إلى أنّ مدير سياسات التخطيط في وزارة الداخليّة يسرائيل قمحي كان قد عرّف سياسة «التوازن الديمغرافيّ» منذ العام 1975 بأنّها «إحدى ركائز عمليّة تخطيط القدس».[19]

في العام 2004 بادرت قيادة الحيّ بالتعاون مع جمعيّة «بيمكوم» إلى إعداد خريطة هيكليّة جديدة (مشروع

17 يمكن الاطّلاع على المشاريع البلديّة (القليلة) المخطّطة لحيّ العيساويّة في نظام الـGIS لدى «شركة موريا». تخطيط عنقودي روضات: https://jerusalemmuni.maps.arcgis.com/apps/webappviewer/index.html?id=0bd386a75b004f45a2ac940fe41437f7.
في كانون الثاني 2020 افتُتحت في العيساويّة حديقة ألعاب هي الأولى التي تقيمها البلديّة هنا، يُنظر ألون ليفي، "في ظلّ التوتّر في العيساويّة: افتتاح حديقة ألعاب جديدة لأطفال العيساويّة", mynet القدس, 16.1.20. (عبري)

18 مخطّط 2316، خريطة هيكليّة لحيّ العيساويّة. يُنظر أيضاً مسح الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 7 أعلاه، ص 26 و-الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 3 أعلاه، ص 22.

19 عن سياسة الميزان الديمغرافيّ يُنظر البناء في فخّ التخطيط - السياسة، التخطيط والتطوير في الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس، بيمكوم، 2015، ص 16-20.(مصدر عبري)

كمينكر لتخطيط العيساويّة).[20] دعمت وزارة الدّاخلية والبلديّة هذه المبادرة على الأقلّ في بداية طريقها. مهندس البلديّة في حينه أوري شطريت الذي مثّل البلديّة أمام سكّان العيزريّة، وافق على تجميد تنفيذ أوامر الهدم في الحيّ خلال فترة إعداد الخريطة الهيكليّة مقابل تعهّد الأهالي بعدم البناء بدون ترخيص.[21]

ابتغت هذه الخطّة مضاعفة مساحة البناء في العيساويّة لتصل إلى 1,350 دونم (نحو 60% من أراضي الحيّ التي ضمّتها إسرائيل) بحيث تُسهم في تسوية البناء القائم وتتيح بناءً جديداً يواكب التزايد السكّانيّ المتوقّع حتى العام 2020. كان المخطّطون مجبرَين على الالتزام بالارتفاع المحدّد الذي فرضه الجيش - رغم أنّ عشرات الأبنية في الحيّ كانت قد تجاوزت هذا الارتفاع في ذلك الحين. ولكن في المناطق التي لم يُفرض فيها هذا القيد تمّ تخطيط أبنية بارتفاع حتى ثمانية طوابق. إضافة إلى ذلك طرحت الخطّة شبكة شوارع تستند إلى الشوارع القائمة في العيساويّة (والتي لا تلبّي شروط المواصفات المطلوبة) كما طرحت شارعاً دائرياً يخفّف من أزمات المرور في الحيّ. تضمّنت الخطّة أيضاً إقامة مركز تشغيل ومدرسة على أراضي الحيّ التي أبقيت شرقيّ شارع 1.[22]

في نهاية العام 2010 أبلغت قيادة الحيّ وجمعيّة «بيمكوم» أنّه لا يوجد أيّ أمل في مواصلة إعداد الخريطة الهيكليّة جرّاء سلسلة من الصّعوبات والعوائق التي وضعتها البلديّة وجهات أخرى أمامهم وعليه فقد تمّ تعليق الخريطة. كان العائق الأساسيّ الذي واجهه المخطّطون التدخّل في مساحة الخطّة. بسبب سياسات إسرائيل جرى تقليص احتياطي الأراضي في الحيّ بشكل كبير جدّاً إذ كانت جميع أراضي الحيّ تقريباً قد خُصّصت لأغراض أخرى وحتى احتياطيّ الأرض القليل - الملاصق لحيّ «تسميرت هبيراه» - منعت البلديّة أيّ بناء فيه. نظراً لهذه الظروف لم يبق من احتياطيّ للحيّ سوى الأراضي الواقعة جنوبَه، وهي استمرار طبيعيّ ومباشر لمنطقة البناء القائمة وهناك تفاهم مع هيئات التخطيط يقضي بأن تشملها الخريطة الهيكليّة للعيساويّة. إلّا انّ سلطة الطبيعة والحدائق اختارت إقامة حديقة وطنيّة تدعى «مورَدوت هار هتسوفيم» على هذه الأراضي بالذّات. في البداية قامت سلطة الحدائق والطبيعة بهذا الاختيار بشكل مستقلّ ولاحقاً أيّدت البلديّة وسلطة تطوير القدس هذه الخطّة.[23] بموجب الخطّة ستُقام الحديقة المذكورة على جميع الأراضي الممتدّة من حيّ العيساويّة إلى حيّ الطّور ممّا يغلق أيّة إمكانيّة لتطوير الحيّين مستقبلاً ويجعل من المستحيل تنفيذ الخريطة الهيكليّة الجديدة.[24]

من الجدير بالذّكر أنّ الحدائق الوطنيّة تقام عادة على أراضٍ مميّزة لها قيمة تاريخيّة خاصّة أو تعيش فيها نباتات وحيوانات فريدة من نوعها أمّا الحديقة المقترحة فمن الواضح أنّها مجرّدة من هذه الميزات. حتّى انّ وزير حماية البيئة سابقاً عمير بيرتس قال إنّ هذه المنطقة لا تحوي أيّة «قيمة طبيعيّة ذات حساسيّة خاصّة ولا آثار مميّزة» تبرّر تحويلها إلى حديقة وطنيّة. غير أنّ سلطة الحدائق والطبيعة أصرّت على موقفها مقدّمة مبرّرات لاهوتيّة مستقاة من أسفار التوراة (التثنية والمزامير ونشيد الإنشاد) التي تصف الإطلالة من «هار هتسوفيم» (جبل المشارف) على «الأطراف الصّحراويّة». ولكن كلّ من يقف ويطلّ على «الأطراف الصحراويّة» هذه يشاهد بوضوح البناء القائم في المنطقة الذي يتجاهله أصحاب الحديقة الوطنيّة تماماً: ابتداءً من أراضي بلدة الزّعيّم الفلسطينيّة وصولاً إلى البناء المكثّف الذي خطّطته إسرائيل ويشمل آلاف المنازل ومجمّع فنادق في المنطقة E1.[25]

بالنظر إلى هذا كلّه يبدو أنّ إقامة «الحديقة الوطنيّة» لا هدف لها سوى منع البناء والتطوير في الأحياء الفلسطينيّة المجاورة. من بين ما يستند إليه هذا الاستنتاج التجارب السّابقة حيث تلعب الحدائق الوطنيّة الأخرى التي أقيمت في شرقيّ القدس دور السدّ المانع لأيّ تواصُل جغرافيّ بين الأحياء الفلسطينيّة

---

20 بيمكوم مشروع كمينكر لتخطيط العيساويّة. (عبري)

21 معلومات تلقّتها بتسيلم أثناء لقاء مع المهندسة المعماريّة إفرات كوهين-بار من جمعيّة بيمكوم في 10.10.19.

22 مخطّط تفصيلي 11500 لحيّ العيساويّة. للمزيد يُنظر مسح الأحياء الفلسطينيّة في القدس الشرقيّةملاحظة رقم 7 أعلاه، ص 25؛ الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 3 أعلاه، ص 23. (عبري)

23 مسح الأحياء الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة، ملاحظة رقم 7 أعلاه، ص 25. يُنظر أيضاً من العموميّ إلى القوميّ - الحدائق الوطنيّة في القدس الشرقيّة، بيمكوم، 2012، ص 29-31. (عبري)

24 اعتراض بيمكوم على مخطّط 11092أ، ملاحظة رقم 4 أعلاه، يُنظر أيضاً الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 3 أعلاه، ص 13.(عبري)

25 نير حسون، "الويزر بيرس أوعز بوقف العمل على مخطّط الحديقة الوطنيّة في مورَدوت هار هتسوفيم"، هآرتس، 3.10.13؛ من العموميّ إلى القوميّ، ملاحظة 23 أعلاه، ص 24-26 و29-33؛ البنود 111-118 في قرار اللجنة الفرعيّة للاعراضات في المجلس القطري للتنظيم والبناء في شأن الحديقة الوطنيّة، 10.9.18؛ شرائح عرض قطاع القدس في سلطة الطبيعة والحدائق، "حديقة وطنيّة - مورَدوت هار هتسوفيم» التي قُدمت إلى لجنة التنظيم والبناء اللّوائيّة في 5.4.11.

المجاورة لها. لهذا السّبب نعتت بتسيلم هذه الحدائق «مرتفَع الأكاذيب» وعرّفتها حركة «السّلام الآن» بأنّها «مستوطنات شفّافة».[26]

في نهاية العام 2012 التفّت البلديّة وسلطة الطبيعة والحدائق على إجراءات التخطيط وسعت إلى إقامة «الحديقة الوطنيّة» باللّجوء إلى استثناء ينصّ عليه قانون بلديّ مساعد يتعلّق بمجال ملء الحفر وإزالة المكرهات. أتاح هذا القانون إصدار «أوامر بستنة» أُعلِنت بموجبها مساحة هائلة تصل إلى نحو 1,200 دونم كحديقة مؤقّتة[27] علماً أنّها أكبر من أيّة مساحة خصّصتها البلديّة لمصلحة سكّان العيساويّة. كان يُفترض أن تشمل هذه الحديقة المؤقتة معسكر الجيش «عوفريت» ومنازل في العيساويّة والطّور.[28] إزاء هذا الإجراء تقدّمت جمعيّة «بيمكوم» باعتراض أمام المحكمة البلديّة وتمكّنت من إبطاله.[29] وحيث أنّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو انضمّ هو أيضاً إلى مساعي إقامة الحديقة فقد أوعز بعد مضيّ سنة على «المضيّ فوراً» في خطّة الحديقة كجزء من المضيّ في تنفيذ مخطّطات بناء في المستوطنات.[30]

رغم هذه المساعي التي بذلتها السّلطات جمّدت اللّجنة الفرعيّة للاعتراضات في لجنة التنظيم والبناء إنشاء الحديقة في أيلول 2014. أثناء مناقشة المسألة قبلت اللّجنة الاعتراضات التي قدّمها سكّان العيساويّة والطّور وجمعيّة «بيمكوم» وقبلت أيضاً مبرّرات سلطة الطبيعة والحدائق لإنشاء حديقة وطنيّة في الموقع بسبب «قيمة مناظره الطبيعيّة». غير أنّ المحكمة وجدت أنّ خطّة الحديقة لا تحتوي «أيّ أساس من الحقائق» ولا «أيّ تعامل عينيّ مع احتياجات التطوير» في حيّ العيساويّة وحيّ الطّور. بناءً عليه قرّرت اللّجنة أنّ على سلطة الطبيعة والحدائق النظر أيضاً في «احتياجات الجمهور المستحقّة كافّة وبكلّ ما يعنيه ذلك».[31]

حتى يومنا هذا لم تقدّم البلديّة وسلطة الطبيعة والحدائق إلى لجنة التنظيم والبناء المحلّيّة أو اللّوائيّة أيّة مستندات في شأن احتياجات التخطيط في الحيّين ولا هما ألغتا خطّة إقامة الحديقة. والنتيجة: لا يزال سكّان العيساويّة غير قادرين على استخدام هذه الأراضي لاحتياجاتهم.

إضافة إلى تقليص مساحة الحديقة، كان على قيادة الحيّ وجمعيّة «بيمكوم» مواجهة عراقيل أخرى وضعتها البلديّة. على سبيل المثال قدّر المخطّطون الذين عملوا مع الأهالي والجمعيّة أنّ عدد المنازل في الحيّ سيصل إلى نحو 1,800 في العام 2006 وأنّ عدد السكّان حتى العام 2020 سيصل إلى نحو 22,0000 نسمة، وبناءً عليه ارتأوا ضرورة بناء نحو 1,900 منزل إضافيّ. لكنّ البلديّة أصرّت على تقديرات تزايُد سكّانيّ أقلّ من ذلك وأجبرت المخطّطين على تقليص عدد المنازل المطلوبة في الخطة إلى 1,700 فقط.[32]

وهناك أيضاً عائق آخر: رفضت البلديّة مقترح بناء المؤسّسات العامّة الأراضي الواقعة شرقيّ شارع 1 بحجّة أنّه لا منفذ يوصل إلى المنطقة. كان معلوماً منذ البداية أنّها مجرّد حجّة لمنع الأهالي من البناء وتأكّد هذا رسميّاً حين أعلنت البلديّة في العام 2012 أنّها تعتزم إنشاء مطمر مخلّفات بناء وأتربة على هذه الأراضي بالذّات مساحته نحو 520 دونم (من بينها نحو 450 دونم ملكيّة خاصّة لأهالي العيساويّة). كما أعلنت البلديّة أنّها تعتزم لأجل ذلك شقّ نفق تحت شارع 1. إقامة هذا المطمر كانت ستشكّل مكرهة بيئيّة لسنوات طويلة لكنّها مجمّدة حاليّاً بفضل الاحتجاج الشعبيّ الذي انضمّ إليه أيضاً سكّان حيّ التلة الفرنسية. في تشرين

---

26 نداف شرجاي، "اليمين يبادر إلى إقامة سلسلة متواصلة من البؤر الاستيطانيّة تحيط بالبلدة القديمة في القدس"، هآرتس، 24.4.02 (عبري). يُنظر أيضاً حجيت عوفران، الاستيطان الشفّاف في القدس، السّلام الآن، 1.1.11 (عبري)؛ بتسيلم، حكومة إسرائيل تعرض: الحديقة الوطنية 'مرتفَع الأكاذيب'، أيلول2014 (عبري)؛ نير حسون، "سلطة الطبيعة والحدائق تعترف: الهدف من الحديقة الوطنيّة في القدس هو منع البناء"، هآرتس، 30.9.13 (عبري)؛ 'عميق شافيه'، يصبّون المضمون - تطوير الحدائق الوطنيّة في شرقيّ القدس، 2014 (عبري)؛ بتسيلم، الحديقة الوطنيّة منحدرات جبل المشارف، والأضرار التي تلحقها بالعيسويّة والطور، 13.7.15.

27 قانون السّلطات المحليّة (استخدام مؤقت لقطعة أرض خالية)، 1987 يتيح لسلطة محليّة مصادرة قطعة أرض بملكيّة خاصّة لأجل إقامة حدائق عامّة.

28 أمر بستنة قطعة أرض خالية لتنفيذ أعمال بستنة، أصدره رئيس بلديّة القدس نير بركات، 11.2.13. للتوسّع يُنظر نير حسون، "اسم المخطّط هدفه شرعنة إقامة حديقة وطنيّة محلّ منازل عربيّة: 'لن يعرفوا ولن يفهموا'"، هآرتس، 13.11.12.

29 بيمكوم بدلًا من 'حديقة وطنيّة' 'أوامر بستنة' - سكّان فلسطينيّون ضدّ أوامر بستنة أصدرتها بلديّة القدس، 30.7.15. خريطة هيكليّة طبيعة مدينيّة – 0292870-101، اعتراض قدّمه أهالي الطّور، خلّة العين، 30.10.18. (عبري)

30 براك رفيد "تحرير الأسرى | نتنياهو يحاول تهدئة اليمني عبر إعادة تدوير مخطّطات بناء في القدس"، هآرتس، 30.10.13.

31 البندان 141 و142- من قرار اللجنة الفرعيّة للاعتراضات في المجلس القطري للتنظيم والبناء، درويش درويش وهاني عيساوي ضدّ اللّجنة اللّوائيّة للتنظيم والبناء في القدس وآخرين، 10.9.18.

32 يُنظر أعلاه الملاحظتان 3 و22.

الثاني 2016 أوعزت لجنة الاعتراضات في المجلس القطري للتنظيم والبناء إلى بلديّة القدس أن تبحث عن مواقع بديلة لإقامة المطمر[33] – لكنّ منع السكّان من استخدام أراضيهم ظلّ على حاله.

في نيسان 2011 عقب إفشال الجهود التي ذُكرت أعلاه لإعداد خريطة هيكليّة جديدة لحيّ العيساويّة أعلن مهندس بلديّة القدس في حينه شلومو إشكول أنّ البلديّة سوف تعرض خلال سنة خريطة هيكليّة للحيّ من إعدادها «وحتّى أنّه تمّ تخصيص الميزانيّة اللّازمة». غير أنّ البلديّة تباطأت في ذلك ولم تستأجر مكتب مهندسين معماريّين ليعدّوا الخريطة سوى في العام 2015. في أثناء كتابة هذا التقرير انتهى إعداد الخريطة الهيكليّة ولكنّ إجراءات المصادقة عليها من قبَل لجنة التنظيم لم تبدأ بعد.[34]

ما نعرفه في هذه المرحلة عن الخريطة الهيكليّة التي أعدّتها البلديّة - دون التشاوُر مع السكّان في هذه المرّة أيضاً - تمتدّ على مساحة تقارب 1,050 دونم أي أقلّ من نصف أراضي العيساويّة التي ضُمّت إلى مسطّح نفوذ بلديّة القدس. تقترح هذه الخطّة توسيع نسبة البناء في الحيّ بما يشابه مقترح الخريطة الهيكليّة التي أعدّها الأهالي وجمعيّة «بيمكوم»: نحو 200 منزل في السّنة وصولاً إلى ما يقارب 6,000 منزل في العام 2040 (عدد المنازل القائمة اليوم في الحيّ يتروح ما بين 3,700 - 4,000 منزل). كذلك يطرح مخطّط البلديّة صيغة تجريبيّة لعمليّة «إخلاء وبناء» قوامها تشجيع عائلات ممتدّة على هدم منازلها الحاليّة وبناء مجمّعات سكنية بكثافة سكّانيّة أعلى.[35] في شباط 2020 أعلن رئيس بلديّة القدس موشيه ليئون عن تجميد جميع أوامر الهدم الصّادرة بحقّ منازل في العيساويّة بهدف إتاحة المضيّ في العمل على الخريطة الهيكليّة.[36]

ب. آثار هذه السياسة على أهـالي الحـيّ

تقدّر قيادات حيّ العساويّة أنّ عدد المنازل التي بُنيت في الحيّ دون ترخيص خلال السّنوات الثلاثين الماضية يزيد عن ألفي منزل.[37] في غياب أيّ خيار آخر وحيث لم توفّر البلديّة للسكّان أيّة إمكانيّة للبناء القانونيّ يضطرّ السكّان إمّا إلى الاكتظاظ في ظروف لا تُطاق وإمّا إلى البناء دون ترخيص علماً أنّهم بذلك يحكمون على أنفسهم بالعيش في حالة من انعدام اليقين والمخاطرة في تعرّض البناء للهدم. هذا الوضع مجلّل بالإدراك أنّ البلديّة ومؤسّسات التخطيط لا تقدر على مواجهة الواقع الذي أنتجته بما في ذلك الكمّ الهائل من المنازل التي بُنيت دون ترخيص.[38]

وتفيد قيادات الحيّ أنّه مع بداية العام 2020 كان هناك 136 أمر هدم بحقّ منازل في الحيّ جلّها ككلّها مجمّدة الآن بحكم قرارات أصدرتها المحاكم البلديّة ضمن معركة قضائيّة يخوضها أصحاب المنازل. غير أنّ هذه الإجراءات مرتبطة بدفع غرامات تتراوح بين عشرات ومئات آلاف الشواكل والتزام صاحب البناء بالعمل على تسويته قانونيّاً - علماً انّه من الواضح استحالة ذلك طالما لا توجد خريطة هيكليّة جديدة للعيساويّة.

وتفيد معطيات بتسيلم من العام 2004 وحتى نهاية 2019 عن هدم 135 منشأة في العيساويّة 74 منها مبانٍ سكنيّة (ستّة منها هدمها أصحابها بأيديهم بعد تسلّمهم أمر الهدم لكي يجنّبوا دفع تكاليف الهدم للبلديّة).[39] نجم عن الهدم تشريد 155 شخصاً بينهم 55 قاصراً.

33 مخطّط 13900 لمطمر مخلّفات بناء وأتربة في وادي مكلك وادي «أوج» يُنظر أيضاً نير حسون، "انتصر سكّان التلّة الفرنسيّة والعيساويّة: تمّ رفض إقامة مطمر أتربة في منطقتهم"، هآرتس، 28.11.16 ومسح الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 7 أعلاه، ص 25. (عبري)

34 محضر قرارات في جلسة اللجنة اللوائيّة رقم 2011005، ، 5.4.11 ص 17-19؛ لقاء مع المهندسة المعماريّة إفرات كوهين-بار من جمعيّة بيمكوم في 10.10.19، محادثة مع المهندس المعماريّ أمير إليشع من مكتب آري كوهين للعمارة وبناء المدن، 27.11.19

35 محادثة مع المهندس المعماريّ أمير أليشع. للمزيد عن المخطّط في موقع مكتب آري كوهين للعمارة وبناء المدن؛ الأحياء العربيّة في شرقيّ القدس، ملاحظة رقم 3 أعلاه، ص 25.

36 نير حسون، "بلديّة القدس تعلن تجميد هدم المنازل في العيساويّة لمدّة نصف سنة" هآرتس، 19.1.20.

37 لقاء مع هاني عيساوي، ممثّل قيادة حيّ العيساويّة في التواصل مع دائرة مهندس البلديّة، 24.10.19 و15.1.20-.

38 وفقاً لتقديرات البلديّة، بُنى في شرقيّ القدس حتّى سنة 2004 ما بين 15,000 و20,000- منزل بدون ترخيص. يُنظر موقع بتسيلم عن شرقيّ القدس، محدّث حتى تاريخ 27.1.19.

39 يُنظر في موقع بتسيلم: "الهدم الذّاتيّ": بلدية القدس تُجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفسهم 28.4.19.

ولسوف تبوء بالفشل محاولة العثور على منطق أيّاً كان لانتقاء مبانٍ بعينها وهدمها دون غيرها فهُم أحياناً يهدمون مبنىً أقيم دون ترخيص ويتغاضون عن مبانٍ كثيرة تجاوره علماً أنّ وضعها التخطيطيّ مشابه. كما هُدمت مبانٍ كثيرة رغم أنّها أقيمت على أراضٍ بملكيّة خاصّة ولم تخصّص لإقامة مبانٍ عامّة عليها أو شقّ شارع فيها. هذا يدلّ على أنّ الهدم لا يتمّ بهدف إنفاذ القانون ولا هو يعكس استراتيجيّة تخطيطيّة كالحفاظ على مساحات مفتوحة أو إزالة أبنية تشكّل خطراً أو غيرها. العكس تماماً هو الصّحيح: الهدم عشوائيّ وتعسّفيّ ولا يسترشد برؤية تخطيطيّة مهما كانت. يبدو أنّ الهدف الأساسيّ من الهدم هو ترهيب أهالي الحيّ من خلال غرس الشعور لديهم بأنّهم مهدّدون بهدم منازلهم في أيّة لحظة.

أدناه إفادة أحد سكّان حيّ البستان وهو في الـ46 من عمره وأب لثلاثة أبناء، حدّث فيها عن أزمة الإسكان في العيساويّة:

نقيم أنا وزوجتي في منزل مساحته 45 متراً مربّعاً في الطابق الأوّل من بناية ذات ثلاثة طوابق. في الطابق الواقع فوقنا يقيم والداي وشقيقاي وأسرتاهما. قبل عدّة سنوات هدموا المنزل بحجّة أنّه أقيم دون ترخيص فقرّر والدي أن يبنيه من جديد رغم خطر الهدم لأنّه لم يكن لدينا خيار آخر. إلى أين نذهب؟ أنا عامل بسيط في سوبرماركت ولا أقدر على استئجار منزل.

بعد أن هدموا البناية أقمت أنا وزوجتي لمدّة شهر في غرفة واحدة ملحق بها مطبخ وحمّام تعود لقريب لنا ثمّ أنجز والدي إعادة بناء المنزل الذي هدموه. بعد ذلك وعلى مدار عشر سنوات أضفنا أنا وإخوتي طوابق إضافيّة. في حينه عندما أعاد والدي بناء المنزل الذي هدموه فرضوا عليه دفع غرامة لأنّه أقامه دون ترخيص. حسب ما أذكر كان مبلغ الغرامة 90 ألف شيكل والمنزل مكوّن فقط من غرفتين ومطبخ وحمّام. بعد ذلك فرضوا علينا غرامة بقيمة 180 ألف شيكل بسبب بناء الطوابق الإضافيّة. دفعت وإخوتي الغرامة الجديدة بالتقسيط 500 شيكل كلّ شهر إلى أن انتهينا منها. طالبتنا البلديّة بإعداد خرائط ولكنّ المهندس الذي توجّهنا إليه قال إن منزلنا يقع خارج حدود الخريطة الهيكليّة لحيّ العيساويّة ولذلك فسوف سندفع 5,000 دولار دون طائل لأنّ خريطة البناء التي سيعدّها لن تفتحها البلديّة وتنظر فيها.

منزلنا مكتظّ والحياة هكذا صعبة. لديّ ثلاثة أبناء منهم صبيّة في الـ18 من عمرها تدرس سكرتاريا طبيّة في سنتها الجامعية الأولى وهي تقيم في غرفة خاصّة بها وحدها لكنّها غرفة صغيرة جدّاً وتصعب الدراسة فيها. هذه الغرفة كانت في السّابق لجميع الأبناء ولكن عندما كبرت ابنتي خصصنا الغرفة لها وحدها. ابني البكر (20 عاماً) كان يخرج من المنزل في فترة امتحانات التوجيهي ويدرس على سطح البناية ولكنّ العادات والتقاليد لا تسمح بأن تفعل هذا فتاة. حاليّاً ينام أبنائي في غرفة الصّالون دون أيّة خصوصيّة. لا يوجد لهم مكان لممارسة شؤونهم الشخصيّة أو الدراسة بهدوء.

رغم كلّ هذا أعتبر نفسي محظوظاً لأنّ والدي تمكّن من أن يدبّر لي مكاناً أقيم فيه بينما أنا لن أتمكّن للأسف من تقديم هذا لأبنائي إذ لم تبق أراضٍ في العيساويّة. سوف يضطرّون لاستئجار منازل بل إنّني لست متأكّداً أنّه ستكون في العيساويّة ما يكفي من منازل للإيجار. مشكلة الاكتظاظ في الحيّ تفاقمت كثيراً جدّاً بعد أن أقاموا الجدار. أناس كثيرون انتقلوا للسّكن هنا لأنّ أسعار المنازل زهيدة مقارنة بأحياء أخرى مثل بيت حنينا أو شعفاط أو بيت صفافا.[40]

وتضيف زوجته (41 عاماً) قائلة:

يصعب عليّ كثيراً أن أرى أبنائي ينامون في الصّالون ناهيك عن أنّ هذا يسبّب فوضى كبيرة ففي الصّباح ترى الفراش والأغطية والمخدّات في كلّ مكان. هذه ليست طريقة للعيش في القرن الـ21. غرفة ابنتي تحت الأرض ولا يدخلها النور ولهذا اضطرّت في فترة امتحانات التوجيهي أن تدرس في الغرفة الثانية.

أنا أخجل حين يأتي الأقارب لزيارتنا وخاصّة في الأعياد لأنّ غرفة الصّالون صغيرة. الجميع يكتظّون على الكنبة وأعمامي يضطرّون للوقوف في الدّور لكي يسلّموا عليّ وكثيرون منهم يضطرّون للبقاء في الشارع قبالة

40 سجّل الإفادة باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 12.2.20.

المنزل لأنّ منزلنا صغير جدّاً. كذلك المطبخ صغير جدّاً. إنّه أشبه بزنزانة صغيرة في سجن. الخزائن فيه لا تكفي لتخزين الأواني وغيرها من الأغراض.[41]

أدناه إفادة فتحي أبو الحمّص (59 عاماً) ويقيم في منزل أصدرت بلدية القدس بحقّه أمر هدم منذ العام 2000. هذه الإفادة توضّح آثار سياسة البلديّة والعبء الاقتصاديّ الثقيل الذي يتحمّله أهالي العيساويّة بسببها.

نقيم أنا وزوجتي اليوم مع ابنتينا وتبلغان من العمر11 و-18 عاماً أمّا أبناؤنا وبناتنا الكبار فيقيمون في منازلهم الخاصّة. حتى سنة 2000 كنّا نقيم في منزل المرحومة والدتي وكنّا ستّة أنفار نعيش في مساحة 80 متراً مربّعاً. شعرنا أنّ والدتي تفضّل العيش وحدها فهي بحاجة إلى الرّاحة من ضجيج الأولاد كما أنّنا لم نتحمّل الاكتظاظ فقرّرت وزوجتي أن نبني منزلين على قطعة أرض ورثتها عن والدي - منزل لنا ومنزل لأحد أبنائنا عندما يكبر ويتزوّج. تقدّمت بطلب رخصة بناء من البلديّة ولكنّهم كانوا على استعداد للمصادقة فقط على منزل واحد بمساحة 50 متراً مربّعاً رغم أنّ مساحة الأرض 400 متر مربّع. رغم ذلك قرّرت أن أبني منزلين كلّ منهما بمساحة 80 متراً مربّعاً. قلت لنفسي عندما أنجز البناء ويصبح المنزلان أمراً واقعاً سأقدّم طلب ترخيص جديد.

في العام 2000 تسلّمت أمر هدم من البلديّة ولكنّ المحامي تمكّن من تأجيل الهدم حتى العام 2005. في هذه الأثناء تقدّمت بطلب ترخيص وفي العام 2003 انتقلنا للسّكن في المنزل الجديد. في العام 2005 فرضت عليّ المحكمة البلديّة غرامة قدرها 68 ألف شيكل دفعتها على أقساط شهرّيّة كلّ منها 800 شيكل. قال لي المحامي إنّه يمكنني تقديم طلب ترخيص جديد بعد سنتين من فرض الغرامة. قدّمت طلب ترخيص وبعد خمسة أشهر وصلني الجواب بالرّفض. في العام 2008 عندما أتممت دفع الغرامة فرضت عليّ المحكمة غرامة جديدة بقيمة 55 ألف شيكل في هذه المرّة ودفعتها أيضاً بالتقسيط 500 شيكل كلّ شهر. في نيسان 2019 فُرضت عليّ غرامة أخرى بقيمة 60 ألف شيكل وما زلت أدفع أقساطها كل قسط بقيمة 500 شيكل كلّ شهر.

قال لي المحامي إنّ الفرصة متاحة الآن لتقديم طلب ترخيص جديد لأنّني دفعت أقساط الغرامات كلّها بانتظام ونصحني بالتوجّه إلى مهندس للاستيضاح عن الإجراءات المطلوبة. طلب منّي المهندس 25 ألف شيكل دفعت له منها حتى الآن 8,000 شيكل. أعرف أنّها ستكون محاولة عقيمة. احتمال الحصول على رخصة معدوم ولكنّني رجل مؤمن وأعمل وفق مقولة «ولا تقنطوا من رحمة الله». إن شاء الله فسوف يتحقّق حلمي وأحصل على رخصة بناء.

أنا لا أقدر على تحمّل المزيد من الغرامات للبلديّة وأتعاب المهندس والمحامي حتى إذا كان يأخذ منّي أقساطاً رمزيّة فقط. أنا مقاول مواسير مستقلّ وليس لديّ مدخول شهريّ منتظم. أكسب رزقي على أساس يوميّ من عملي في مواقع البناء التي تحتاج تمديد مواسير. لا أعلم إن كنت سأكسب المال الكافي لدفع غرامات البلديّة ثمّ إنّها أخذت منّي كلّ الأموال التي كسبتها وأوصلتني إلى العدم. لديّ 29 حفيداً وأنا قلق على مستقبلهم. سيأتي يوم يبحثون فيه بسراج وفتيلة عن منزل في العيساويّة ولن يجدوا مكاناً يبنون عليه منازلهم ولن يجدوا حتى منازل للإيجار. العيساويّة الآن مكتظّة جدّاً، المباني فيها متلاصقة، الشوارع ضيّقة، البُنى التحتيّة قديمة ولا تناسب احتياجات السكّان المتزايدة أعدادهم باستمرار.[42]

41 سجّل هذه الإفادة باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 12.2.20.
42 إفادة فتحي أبو الحمّص سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 25.1.20.

السيطرة الإسرائيلية على أراضي العيساويّة

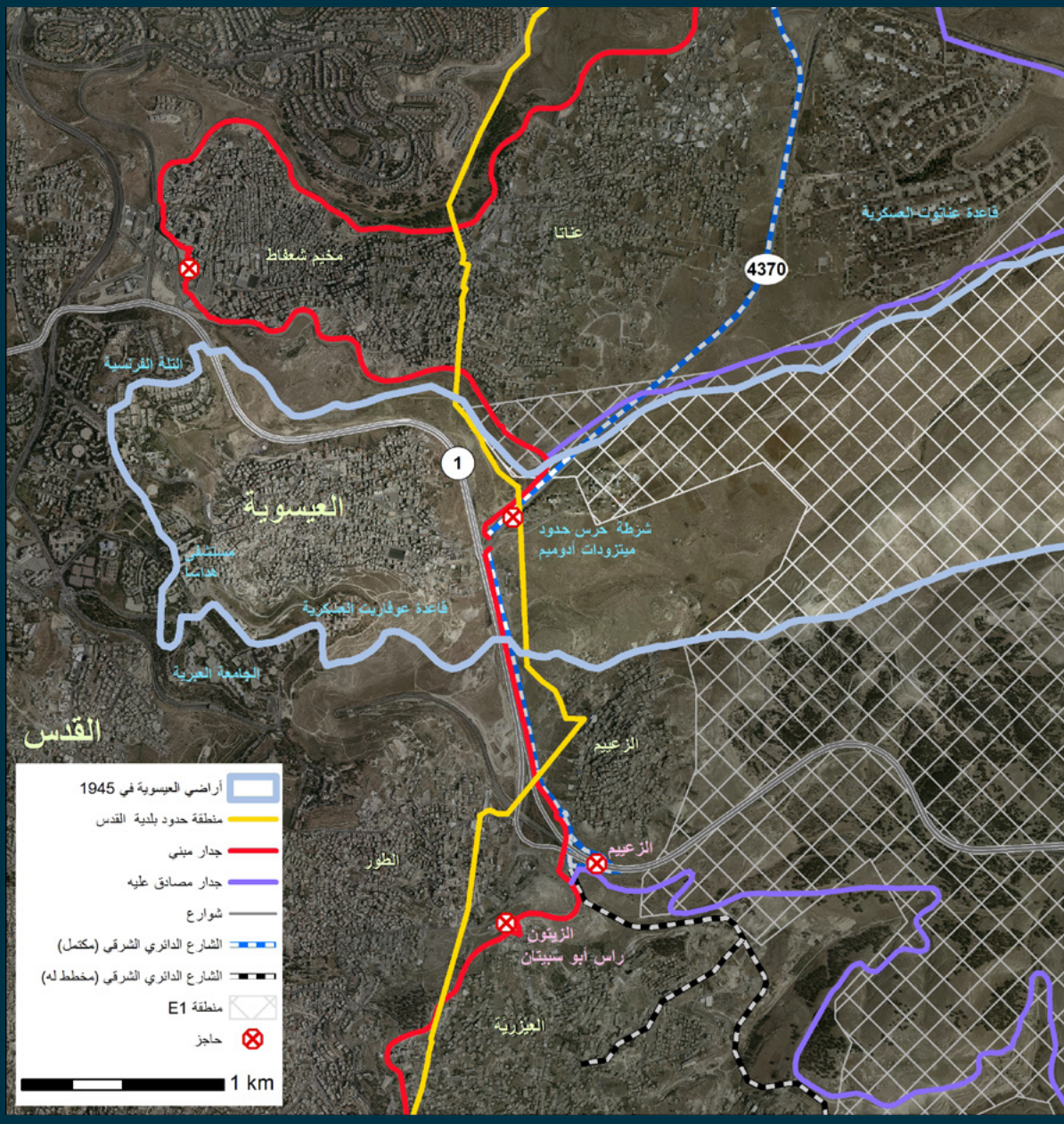
مخيم شعفاط
عناتا
قاعدة عناتوت العسكرية
4370
التلة الفرنسية
1
العيسوية
شرطة حرس حدود
ميتزودات أدوميم
مستشفى
هداسا
قاعدة عوفاريت العسكرية
الجامعة العبرية
القدس
الزعيم
الطور
الزعيم
الزيتون
راس أبو سبيتان
الجزرية
أراضي العيسوية في 1945
منطقة حدود بلدية القدس
جدار مبنى
جدار مصادق عليه
شوارع
الشارع الدائري الشرقي (مكتمل)
الشارع الدائري الشرقي (مخطط له)
منطقة E1
حاجز
1 km

الفصل 3: الشرطة تتجبّر بأهالي العيساويّة دون توقّف منذ نيسان 2019

على مرّ السنين أعلنت جهات مختلفة في الشرطة أنّ العيساويّة «قرية متطرّفة جدّاً» وتسبّب للشرطة «مشاكل كثيرة جدّاً».[43] حتى أنّ هذه «المشاكل» وجدت لها مكاناً في المسلسل الدّرامي الوثائقي «لواء القدس» حيث قال مركّز الاستخبارات في محطّة شرطة «شاليم» الرائد إيرز حزان عن العيساويّة «إنّها لا تشبه أيّة قرية أخرى في القدس. هي نار مشتعلة، تشتعل ولا تنطفئ».[44] ولكي يعزّز هذا الانطباع لم يتورّع حزان ومعه الرّقيب أساف عوفاديا ضابط الاستخبارات وتقصّي في قطاع «كيدم» عن اختلاق رواية كاذبة و«زرع» سلاح في منزل أحد سكّان الحيّ ثمّ تصوير «العثور» على السّلاح أثناء عمليّة تفتيش تمّ تصويرها في إحدى حلقات السلسلة المذكورة.[45] أمّا ضابط قسم التحقيقات والاستخبارات في قطاع «كيدم» العميد إيلي كوهين فقال في مناسبة أخرى إنّ في الحيّ «بؤر واسعة تدعم التنظيمات الإرهابيّة».[46]

على قاعدة هذه الشيطنة - التي لم يكلّف نفسه أحد من مُنتجيها والعاملين وفقاً لها عناء إثبات المزاعم التي تؤسّس لها - تشنّ الشرطة منذ أكثر من سنة حملة ضدّ الحيّ تهدف أساساً إلى التجبّر بالأهالي ومعاقبتهم. تصرّ الشرطة على أنّ ما تقوم به هو «نشاط إنفاذ القانون» تماماً «مثلما في كلّ مناطق القدس»،[47] غير أنّنا لا نجد حملة على هذا النطاق تُدار في أيّ مكان آخر في المدينة، وما تقوم به الشرطة في العيساويّة استثنائيّ بكل المعايير إذا قورن بنشاطها في أحياء أخرى.

علاوة على ذلك تزعم الشرطة مراراً وتكراراً طوال هذه الحملة أنّها شرعت فيها فقط بعد «ارتفاع حادّ» وصل إلى «مئات أحداث العُنف والشغب الموجّهة ضدّ مواطنين إسرائيليّين وقوّات شرطة بما في ذلك ضدّ مواطنين يسافرون على شارع 'معليه أدوميم' اشتملت أيضاً إطلاق نيران وإلقاء زجاجات حارقة ورشق حجارة وقذف مفرقعات». وزيادة في التبرير تزعم الشرطة أنّ في الحيّ «نشاط قوميّ واضح وذو طابع عنيف وتحريضيّ».[48] ولكن الشرطة ترفض منذ أن شرعت في حملتها وحتى اليوم الإدلاء بأيّة معلومات ومعطيات تسند مزاعمها بل إنّ الواقع يثبت بالذّات ما هو عكس ذلك: خلال الأشهر التي سبقت الحملة وخلال الحملة لم تسجّل أيّة أحداث عنيفة داخل الحيّ أو في محيطه سوى التي حدثت ردّاً على عُنف واستفزازات الشرطة.

لا يمكن فهم ممارسات الشرطة في الحيّ بمعزل عن التحوّلات الواسعة النطاق التي طرأت في السّنوات الأخيرة على سياسة تفعيل الشرطة في شرقيّ القدس. في حزيران 2014 بادرت الحكومة إلى سلسلة إجراءات هدفت إلى «تعزيز الأمن الشخصيّ» في شرقيّ القدس فعمدت إلى «بلورة تصوّر عمليّاتيّ يتيح الردّ الفوريّ» ويرسّخ «الحاكميّة الفعّالة» بما هي «مركّب مركزيّ ضمن مركّبات وحدة مدينة القدس». من القرارات التي اتّخذت في هذا الإطار إقامة قطاع شرطيّ جديد أطلق عليه اسم «كيدم» أنيطت به المسؤوليّة عن أحياء شرقيّ المدينة وإحاطتها بشبكة كاميرات.[49]

خلال العام 2016 قرّرت الحكومة تجنيد آلاف عناصر الشرطة في إطار خطّة لعدة سّنوات لـ«تعزيز الأمن في القدس» وضعتها أيضاً تلبية لمطلب رئيس البلديّة نير بركات «إضافة تعزيزات كبرى لوحدة الشرطة الخاصّة».[50] خلال السّنوات 2017-2018زادت مرّة أخرى أعداد القوى

---

43 يُنظر على سبيل المثال أقوال كلّ من قائد شرطة اللّواء السّابق، اللّواء يوسي باريننا، وقائد نقطة التلّة الفرنسيّة في قطاع 'كيدم'، عوفر درور، في محضر جلسة رقم 397 للجنة الداخليّة وحماية البيئة في الكنيست بتاريخ 11.8.14. (عبري)

44 نير حسون، «تأويل | المشاهدة ما بين السّطور: مسلسل 'لواء القدس' يكشف عن غير قصد حقيقة كئيبة»، هآرتس، 7.8.19.

45 نير حسون، "عناصر شرطة 'زرعوا' سلاحاً في منزل عائلة من العيساويّة لاحتياجات مسلسل 'لواء القدس' الذي تبثه قناة آكان 11"، هآرتس، 6.8.19. يُنظر أيضاً مشهد «العثور على السّلاح».

46 أوهاد حيمو، «العيساويّة - فيلم حربيّ: توثيق من المواجهات الليليّة في القرية"، القناة الإخبارية 12، 5.9.19. (عبري)

47 نير حسون، "حصيلة شهرين من حملات ليلّة تشنّها الشرطة في العيساويّة: اعتقال 340 والمتّهمون برشق الحجارة 5 فقط"، هآرتس، 28.8.19.

48 رسالة من الرّقيب المحامي عينات نحميا، ضابطة شكاوى الجمهور في شرطة لواء القدس، إلى المحامية أوشرات ميمون من جمعيّة 'عير عميم' في تاريخ 14.7.19. رسالة من الرّقيب المحامي لينس حمد، نائب المستشار القضائيّ في شرطة لواء القدس، إلى المحامية طال حسين من جمعيّة حقوق المواطن، 6.1.20. يُنظر أيضاً نير حسون، "موشيه ليئون يتّهم حركة 'هتعوريروت' بتدبير احتجاج أهالي العيساويّة. لا أساس لذلك"، هآرتس، 1.12.19. (عبري)

49 برنامج تعزيز الأمن الشخصيّ والتطوير الاقتصاديّ - الاجتماعيّ في القدس لمصلحة جميع سكّانها، قرار حكوميّ رقم 1775، صدر في 29.6.14. للمزيد، يُنظر قطاع كيدم، ومن بين وظائفه («تعزيز ثقة سكّان الأحياء العربيّة بشرطة إسرائيل»). (عبري)

50 بيان القائم بأعمال سكرتير الحكومة لدى انتهاء جلسة الحكومة، 10.4.16. (عبري)

العاملة في لواء القدس من 2,511 عنصر شرطة إلى 2,860 عنصر.[51] كما نصّت خطّة العمل التي وضعتها وزارة الأمن الداخلي لعام 2018 على هدف تجنيد نحو 315 شرطيّ إضافيّ في تلك السنة.[52]

في المقابل سعى قائد لواء القدس السّابق اللّواء يورام هليفي إلى جعل أحياء شرقيّ القدس نموذجاً تطبيقيّاً لتجربة يُفترض وفقاً لتصوّره أن تخفّف من الاحتكاك العنيف بين عناصر الشرطة المعزّزة وبين أهالي هذه الأحياء. أطلق على هذه الخطّة اسم «من أخضر إلى أرزق» وقد وُضعت بهدف تقليص وجود شرطة حرس الحدود (بزيّهم الأخضر) حيث أنّهم وفقاً لوصف اللّواء هليفي «مقاتلون يبحثون عن 'الأكشن' وكثيراً ما يولّدون احتكاكات غير مرغوب فيها ويسخّنون الأجواء» واستبدالهم بعناصر من شرطة الزيّ الأزرق الأكثر نضجاً والناطقين بالعربيّة. أقيمت في إطار هذه الخطّة خمسة مراكز شرطة جماهيريّة في أحياء شرقيّ القدس.[53] أحد هذه المراكز أعدّ لخدمة سكّان العيساويّة (رغم أنّه أقم في حيّ التلّة الفرنسّة) وأخذ الأهالي يتوجّهون إليه بالتدريج وغالباً لأجل معالجة مخالفات تتعلّق بالمخدّرات والعُنف الأسريّ وما شابه ذلك.

استهان بقيمة هذه التجربة في العيساويّة قائد شرطة لواء القدس الحاليّ (منذ شباط 2019) اللّواء دورون يديد والذي شغل في الماضي منصب قائد وحدات الشرطة الخاصّة هناك. وهكذا جرى تقليص عمل مركز الشرطة الجماهيريّة هناك إلى درجة شبه إغلاق وذلك في أعقاب «تقييم للواقع» أجراه القائد يديد وفي موازاة بدء الحملة التي شنّتها الشرطة على حيّ العيساويّة.[54]

أ. طريقة إدارة الحملة

تتّضح طريقة إدارة الحملة من عشرات الإفادات التي أدلى بها الأهالي أمام بتسيلم ومن مئات أشرطة الفيديو التي صوّرها أهالي الحيّ وعشرات من التقارير الاستطلاعية التي أجراها ناشطون إسرائيليّون ودوليّون. الميزة الأكثر وضوحاً التي تكشفها هذه الموادّ هو اقتحام مقاتلي الوحدات الخاصّة وشرطة حرس الحدود حيّ العيساويّة دون سبب ودون أيّ حدث يستدعي أو يبرّر وجوداً شرَطيّاً فما بالك وجوداً بهذه الأعداد الكبيرة لقوّات شبه عسكريّة عنيفة وبهذه الكثافة.

في إطار الحملة تتعمّد قوات شرطة حرس الحدود والوحدات الخاصة (اليسام) المدجّجة بالسّلاح من رأسها إلى أخمص قدميها والتي ترافقها مركبات ترانزيت وجيبات وطائرات استطلاع، تتعمّد افتعال أحداث «احتكاك» تعسّفيّة وعنيفة تشوّش حياة أهالي الحيّ وتلحق بهم الكثير من الأذى وبضمنها الإغلاق العشوائيّ لشوارع مركزيّة والتسبّب في ازدحام مروريّ وانتظار السيّارات في طوابير طويلة؛ تشغيل مكبّرات الصّوت في مركبات القوّات في ساعات متأخّرة من اللّيل؛ التهديد الاستفزازيّ للأهالي عبر إشهار السّلاح في وجوههم؛ تفتيش المارّة بشكل مهين وتفتيش السيّارات والحقائب (بما في ذلك حقائب تلاميذ المدارس)؛ الاستفزاز الكلاميّ؛ مطالبة التجّار بإغلاق محالّهم دون سبب ودون إظهار أمر من أيّ نوع كان؛ تفتيش المحالّ التجاريّة بمرافقة كلاب؛ اقتحام المنازل وإجراء تفتيشات دون أمر تفتيش؛ اعتقالات تعسّفيّة للقاصرين (بعضها تنفّذه القوّات في منتصف اللّيل) ضمن مسّ شديد بحقوقهم وغير ذلك. في بداية الحملة كان

51 يُنظر مشروع ميزانيّة وزارة الأمن الدّاخليّ للسّنتين 2017-2018 ولسنة 2019، ص 46. (عبري)
52 خطّة عمل وزارة الأمن الدّاخليّ لسنة 2018، ص 97. تأخّر المصادقة على الميزانيّة التي قدّمتها الحكومة يمنع متابعة إنجاز هذا الهدف.
53 لقاء طاقم التفكير بشرقيّ القدس - عن نشاط شرطة لواء القدس، معهد القدس لبحث السياسات، 14.2.19. (عبري)
يُنظر أيضاً نوفار رومي، "من انتفاضة السّكاكين إلى مظاهرات الحريديم: قائد لواء القدس يلخّص فترة ولايته"، MYNET القدس، 10.2.19؛ نير حسون، "الثورة الشرَطيّة الهادئة في شرقيّ القدس: دوريّات زرقاء محلّ قوّات 'اليَسام'"، هآرتس، 15.1.20. (عبري)
54 "العيساويّة - فيلم حربيّ» يُنظر الملاحظة رقم 45 أعلاه.

عناصر الشرطة بالزي الأزرق ومراقبو المرور يتجولون في الحيّ ويقفون في مخارجه ويحررون المخالفات للسائقين والمارة وأصحاب المحال التجارية على أتفه الأسباب.

وقد كان للشرطة ما توقعت: ولّدت أحداث الاحتكاك العنيفة والاستفزازيّة ردوداً من قبَل أهالي الحيّ استجرّت «أعمال شغب» تستغلّها الشرطة لكي تبرّر بأثر رجعيّ حملتها برمّتها. يردّ الأهالي على وجود القوّات برشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة والمفرقعات. يستخدم مقاتلو القوّات الخاصّة وشرطة حرس الحدود قنابل الصّوت والغاز المسيل للدّموع ويطلقون الرّصاص الإسفنجيّ الصّلب ويضربون الأهالي. نتيجة لعُنف القوّات أصيب منذ كانون الثاني 2020 ما يقارب 300 من أهالي الحيّ وفقاً لأقوال قادة الحيّ.

في بداية الحملة كان يأتي إلى العيساويّة كلّ صباح عناصر من شرطة الزيّ الأزرق ومراقبو مرور يرافقهم مقاتلون من القوّات الخاصّة وحرس الحدود ويبدأون فور وصولهم بالتجوّل في أنحاء الحيّ وبعضهم يقف عند مخارجه يحرر المخالفات لأتفه الأسباب للسّائقين وأصحاب المحالّ التجاريّة والمارّة. أمّا في ساعات ما بعد الظهر وحتى ساعات المساء المتأخّرة أي في أوقات عودة الأهالي من أماكن عملهم ودراستهم خارج الحيّ فتنتشر وتتجوّل مجموعات من شرطة القوّات الخاصّة وشرطة حرس الحدود وفي ساعات اللّيل يعودون لجولة اعتقالات أخيرة. ولكن منذ أيلول 2019 مع بداية السّنة الدراسيّة صارت قوّات الشرطة الخاصّة وحرس الحدود تأتي أيضاً منذ ساعات الصّباح وتنتشر قرب المدارس. حتّى بعد أن انتشر فيروس كورونا في شباط 2020 واصلت القوّات هذه الممارسات بما في ذلك اقتحام المنازل وإجراء الاعتقالات علماً أنّها بذلك تخالف تعليمات الحكومة بخصوص التباعُد الاجتماعيّ ومنع التجمّعات، وعلماً أنّها بذلك تزيد من احتمالات انتشار العدوى وسط سكّان حيّ العيساويّة.[55]

لقد أضحى عُنف مقاتلي الوحدات الخاصّة وحرس الجود في العيساويّة محنة دائمة يعانيها الأهالي. أيّ تفوّه يتلفّظ به أحدهم وأيّ تجمّع حول عناصر الشرطة قد يجلب من هؤلاء ردّ فعل مفرط في عنفه بدءًا بدفع الأهالي و»نطحهم» بالخوذات، مروراً بضربهم بالبنادق وإلقائهم أرضاً، وانتهاءً بإلقاء قنابل الصّوت وقنابل الغاز المسيل للدّموع وإطلاق الرّصاص الإسفنجيّ عليهم.[56]

بعد مضيّ أسابيع معدودة على بداية الحملة قتل شرطيّ في 27.6.19 الشابّ محمد عبيد (21 عاماً) من سكّان حيّ عبيد الواقع في الناحية الجنوبيّة من العيساويّة بعد أن ألقى هذا ألعابًا نارية نحو عناصر الشرطة.[57] منذ ذلك الحين صار حيّ عبيد بشوارعه وأزقّته الضيّقة بؤرة نشاط شرطيّ ومواجهات مع شبّان العيساويّة. ضمن ذلك تلقي الشرطة قنابل الغاز المسيل للدّموع وقنابل الصّوت في الشوارع حتى وهي خالية في ساعات المساء واللّيل عندما تكون الأسر وأولادها نائمين. بل وتحاول الشرطة السيطرة على طرق تخليد ذكرى محمد عبيد حيث تعكف على إزالة اللّافتات ومحو الشعارات وحتى مصادرة أعلام فلسطين التي عُلّقت في الشوارع المجاورة لمنزله وفي منطقة مسجد الأربعين وهو المسجد المركزيّ في العيساويّة.

في موازاة هذا كلّه تتّخذ الشرطة إجراءات متطرّفة في صرامتها ضدّ سكّان بعينهم من أهالي الحيّ. من ذلك أنّها أصدرت أوامر حظر على تسعة شبّان الخروج من منازلهم في ساعات اللّيل وبعض هؤلاء أفادوا أنّهم تعرّضوا أثناء التحقيق معهم للتّهديد بتجريدهم من منزلة المقيم الدائم أو مورست عليهم ضغوطات لكي يتعاونوا مع الشرطة.[58] جرى توقيع أوامر حظر التجوّل المذكورة على يد قائد الجبهة الدّاخليّة استناداً إلى تعليمات الدّفاع في أوقات الطوارئ لعام 1945 وهو إجراء استثنائيّ وشاذّ في مثل هذه الحالات.

---

55 يُنظر في موقع بتسيلم: الخوف من كورونا لا يعطّل التنكيل بالفلسطينيّين، 19.3.20. يُنظر أيضاً رسالة من المحامية طال حسين من جمعيّة حقوق المواطن إلى المستشار القضائيّ للحكومة الدكتور أفيحاي مندلبليط حول اعتقال واحتجاز قاصرين في العيساويّة في زمن الكورونا، 25.3.20. (عبري)

56 يُنظر في موقع بتسيلم: صيف 2019 في العيساوية: اعتقالات وعنف واقتحام منازل 6.10.19.
يُنظر أيضاً نير حسون، "امرأة من العيساوية اشتكت أمام 'ماحش': شرطيّ كسر جمجمتي بيندقيّته"، هآرتس، 23.12.19.

57 يُنظر في موقع بتسيلم: "عناصر شرطة أردوا بنيرانهم ودون أيّ مبرّر الشابّ محمد عبيد (1 عاماً) في العيساويّة. تجبّر الشرطة على أهالي الحيّ مستمرّ"، 23.7.19. (عبري)

58 التماسات للعليا: ملفّات 1200/20، 1204/20، 1198/20، نديم محمد أحمد زهرة ضدّ قائد الجبهة الدّاخليّة وآخرين ونضال عمر إبراهيم غانم ضدّ قائد الجبهة الدّاخليّة وآخرين وآدم كايد محمود محمود ضدّ قائد الجبهة الدّاخليّة وآخرين، 13.2.20. (عبري)

تتصرّف الشرطة بشكل انتقاميّ ضدّ من يرفض علناً حملتها التي تديرها في الحيّ وخاصّة ضدّ أعضاء القيادة المحلّيّة. على سبيل المثال فقد اتّخذت الشرطة إجراءات ضدّ أعضاء لجنة أولياء أمور الطلّاب لأنّهم سعوا إلى وقف حملة الشرطة أو على الأقلّ إبعاد عناصرها عن محيط المدارس في ساعات الصّباح وساعات انتهاء الدّوام المدرسيّ. وقد حدث أن سعت البلديّة للتوصّل إلى تفاهمات في شأن إبعاد عناصر الشرطة عن المدارس إلّا أنّ الشرطة أفشلت هذه المساعي المرّة تلو المرّة.[59] بعد أن بادرت لجنة أولياء الأمور إلى إضراب عن التعليم في نهاية شهر آب وبداية شهر تشرين الأوّل اعتقلت الشرطة مرّتين اثنين من أعضاء اللّجنة لكنّها اضطرّت لإخلاء سبيلهما بعد وقت قصير بأمر من محكمة الصّلح.

مثال آخر بارز: التنكيل بعضو اللّجنة الشعبيّة محمد أبو الحمّص حيث اعتُقل مرّتين: كان الاعتقال الأوّل بذريعة أنّه حرّض سائقة على دهس عناصر الشرطة رغم أنّ شريط الفيديو الذي يوثّق الحادثة يثبت غير ذلك.[60] في الاعتقال الثاني حاولت الشرطة استناداً لروايات رسميّة أدلى بها عناصر القوّات الخاصّة الادّعاء أنّ أبو الحمّص هاجم خمسة عناصر شرطة بل وكبّل يدي أحدهم - علماً أنّه يعاني من إعاقة ويستعين بعكّازين لكي يستطيع المشي. وفي هذه الحالة أيضاً تمّ تفنيد ودحض ادّعاءات الشرطة بفضل شريط فيديو: يُظهر الشريط كيف اعتقل العناصر أنفسهم محمد أبو الحمّص بطريقة وحشيّة ممّا استدعى نقله للعلاج في المستشفى قبل إخضاعه للتحقيق على يد الشرطة. رفض قاضي المحكمة المركزيّة مردخاي خدوري تمديد الاعتقال وأمر بنقل ملفّ الحادثة للتحقيق في وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة.[61]

ب. اعتقال القاصرين والمخالفة المنهجيّة لقانون الأحداث

يشكّل اعتقال القاصرين من سكّان العيساويّة جزءًا بارزًا من نشاط الشرطة في الحيّ. لقد رفضت الشرطة الإدلاء بمعلومات عن عدد الاعتقالات التي نفّذتها في الحيّ وعن نسبة الحالات التي قُدّمت في شأنها لوائح اتّهام. رفضت الشرطة بذريعة هي غاية في التهتّك إذ قالت إنّها تخشى «دمغ شريحة سكّانيّة بعينها لأنّ ردّ فعلها على هذا الدّمغ قد يمسّ بأمن الجمهور وسلامته».[62] من السّخرية أن تختبئ الشرطة وراء هذا الكلام وهي التي «تدمغ» الحيّ منذ سنين طويلة بوصفه بؤرة خطيرة للنشاط الإرهابيّ لكنّها تختبئ هكذا فقط لكي تخفي ممارساتها المخالفة للقانون في شأن اعتقال القاصرين.

تقدّر قيادات العيساويّة والمحامي محمد محمود الذي يمثّل معظم المعتقلين أنّ الشرطة اعتقلت منذ بداية الحملة وحتى شباط 2020 أكثر من 700 من أهالي الحيّ: 90% منهم قاصرون والبقيّة معظمهم شبّان في العشرينات من أعمارهم. حتى نهاية كانون الأوّل 2019 - وفقاً لهذه التقديرات جرى تقديم لوائح اتّهام ضدّ 40 من المعتقلين اشتملت على تهم مثل عرقلة عمل شرطيّ وأعمال شغب ورشق حجارة. ويقول المحامي محمود إنّ معظم القاصرين يتمّ إخلاء سبيلهم بعد تحقيق قصير بكفالة ماليّة تبلغ عدّة مئات من الشواكل ويُرسلون إلى الحبس المنزليّ أو يُبعدون عن الحيّ لبضعة أيّام.

في تشرين الأوّل 2017 نشرت بتسيلم بالتعاون مع مركز الدفاع عن الفرد تقريراً عن اعتقال القاصرين في شرقيّ القدس أشار إلى أداء مخالف للقانون لدى جميع السّلطات الإسرائيليّة. من ذلك انتهاك منهجيّ واسع النطاق وموثّق لحقوق الإنسان الأساسيّة لمئات الفتية كلّ سنة طوال

59 نير حسون، "لجنة أولياء الأمور في العيساويّة تعلن إضراباً عن الدراسة عقب اعتقال تلميذ وهو داخل المدرسة"، هآرتس، 2.11.19؛ نير حسون، "تأويل | بالعقل السّليم كان يمكن خفض لهيب النيران في العيساويّة ولكنّ الشرطة أجّجتها"، هآرتس، 11.11.19؛ نير حسون، "الشرطة أنكرت ولكنّ المراسلات تثبت وجود اتّفاق بينها وبين أهالي العيساويّة"، هآرتس، 10.11.19. (عبري)

60 اعتقال على ذمّة التحقيق 53157-08-19 دولة إسرائيل ضدّ أبو الحمّص، 25.8.19. (عبري)

61 استئناف على اعتقال على ذمّة التحقيق 35548-11-19 دولة إسرائيل ضدّ أبو الحمّص (معتقل)، 17.11.19.

62 تعقيب الرّقيب حنا قبطي، ضابط المكتب القطري لشكاوى الجمهور ومساعد وحدة حرّية المعلومات في الشرطة على تقرير والا News، مايا هورودنيتشانو، 13.2.19.

عشرات السّنين - ترتكب السّلطات كلّ هذه الانتهاكات وهي تختبئ خلف حجج شكليّة وذرائع قانونيّة واهية.[63] منذ نشر التقرير لم يتغيّر شيء في هذا الصّدد.

وفقاً لقانون الأحداث لا ينبغي اعتقال القاصرين إلّا في حالات استثنائيّة جدّاً وحتى في هذه الحالات يجب أن يستمرّ الاعتقال لأقصر وقت ممكن. كذلك يُحظر التحقيق مع القاصرين في ساعات الليل وهذا أيضاً خاضع لاستثناءات مفصّلة في القانون. لكي يتمكّن القاصرون من الدّفاع عن أنفسهم وبهدف تقليص الاختلال الهائل في ميزان القوى بينهم وبين المحقّقين يجب الحفاظ على حقوق المعتقلين القاصرين بما في ذلك حقّ التزام الصمت وحقّ توكيل محامٍ وحقّ حضور الوالدين أثناء التحقيق.[64]

لكنّ تتجاهل الشرطة هذه التعليمات باستمرار وفيما عدا حالات نادرة نجدها تلجأ إلى اعتقال القاصرين كوسيلة أولى رغم وجود بدائل أخرى. في معظم الحالات تدهم عناصر الشرطة منزل القاصرين في ساعات اللّيل المتأخّرة حيث يُفزعون أفراد الأسرة من نومهم بل وسكّان العمارة كلّهم بما في ذلك الأطفال. يقتاد العناصر القاصرين إلى محطة الشرطة في دُجى اللّيل وحين يأخذونهم للتحقيق عموماً في الـ07:00 صباحاً يكون المعتقلون منهكين وخائفين بعد ليلة عصيبة لم يذوقوا فيها طعم النوم.

أثناء التحقيق نفسه يكتفي المحقّقون بتطبيق تعليمات القانون شكليّاً فقط بحيث يجرَّد القاصر فعليّاً من كلّ الحمايات التي يستحقّها. في معظم الحالات يجلس القاصر في غرفة التحقيق وحده أمام المحقّق - دون والديه ودون أن تُتاح له فرصة حقيقيّة للتشاور مع محامٍ وفهم ما يجري - عُرضة للصّراخ والتهديد والتعنيف الجسديّ.

علاوة على ذلك وفقاً لأقوال المحامي محمد محمود تتمّ بعض التحقيقات على مرحلتين إذ تُجري الشرطة في البداية خارج غرفة التحقيق «استجواب ما قبل التحقيق» ثمّ يليه التحقيق «الرسميّ». يُجري الاستجواب محقّقون من قسم الأقلّيات لا من المحقّقين مع الأحداث وهؤلاء يسجّلون في نهايته مذكّرة بما حدث أثناءه تعكس روايتهم فقط - لأنّ مثل هذه الاستجوابات خلافاً للإجراء المتّبع في التحقيق العاديّ لا تستوجب إطلاع المعتقل على ورقة الإفادة ليُتاح له المصادقة عليها أو نفيها.[65]

لا تنفّذ الشرطة هذه الاعتقالات بالسرّ ونحن لا نتحدّث عن اعتقال هنا أو اعتقال هناك أجراه هذا الشرطيّ أو ذاك على هواهُما. معظم هذه الاعتقالات تنفّذ بعد استصدار أمر اعتقال من قاضي الأحداث وبمصادقة من كبار قادة شرطة لواء القدس أي أنّ السّلطات تحرص جيّداً أن تكون ممارساتها قانونيّة من حيث المظهر. لكنّ هذا القناع القانونيّ هدفه شرعنة الانتهاكات المذكورة استناداً إلى تأويلات تقنيّة للحمايات التي ينصّ عليها قانون الأحداث كما إلى استغلال الاستثناءات التي يبيحها القانون.

أدلى عدد من القاصرين بإفادات حول العُنف الذي مارسه ضدّهم عناصر الشرطة بعد اعتقالهم وإدخالهم إلى مركبة الشرطة.

قال س.هـ. البالغ من العمر 17 عاماً:

أحد عناصر القوّات الخاصّة شتمني بالعبريّة. قال لي «يا ابن الزّانية» عندما جلست على المقعد داخل سيّارة الشرطة. شرطيّ آخر لكمني عدّة مرّات على ظهري وهو يرتدي «قفاز» حديد في كفّه. آلمني ظهري كثيراً. وقد صوّب شرطيّ ثالث بندقيّته إلى رأسي بالضّبط بحيث لامست فوهة البندقيّة رأسي. في هذه اللّحظة أصبت بهلع شديد لأنّني ظننت أنّهم سيقتلونني.[66]

وقال أ.ع. البالغ من العمر 15 عاماً:

أجلسوني داخل الميتسوبيشي وكبّلوا يديّ إلى الأمام بأصفاد بلاستيكيّة. كان في السيّارة ثلاثة عناصر شرطة: السّائق وشرطي يجلس بجانبه وشرطي يجلس بجانبي. قال لي السّائق «إذا قلت لي أنا ولد صغير لا أفهم وأنّك رشقت الحجارة خطأ - سوف نطلق سراحك الآن». ولكن حين قلت له «أنا لم أرشق حجارة» لكمني الشرطي الجالس بجانبي على عيني اليسرى. خفت أن يستمرّوا في ضربي

63 مركز حماية الفرد وبتسيلم، غير محميّين - اعتقال الفتيان في القدس الشرقيّة، تشرين الأوّل 2017.
64 قانون الأحداث (المحاكمة والعقوبة وطرق العلاج) (تعديل رقم 14) 2008. مرسوم صادر عن مقرّ الشرطة الرئيسيّ في 14.01.05 في شأن التحقيق مع قاصر، 1.12.96.
65 لقاء مع المحامي محمد محمود في ندوة "قاصرون في العيساويّة - قصص ما وراء الاعتقالات"، الفندق، القدس، 18.12.19.
66 إفادة س.هـ. سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 5.1.19.

وأنا داخل السيّارة. الضربة على عيني آلمتني كثيراً. مرّت دقائق عديدة لم أكن فيها قادراً على فتح عيني.[67]

أدناه إفادة الطفل د.أ. (12 عاماً) الذي اعتقله مقاتلو حرس الحدود في تشرين الثاني وهو في طريقه إلى دكّان البقالة - قال:

أخذوني إلى غرفة في الطّابق الأوّل (في محطة شرطة شاليم). كان معي في الغرفة ثلاثة عناصر شرطة. بعد ذلك غادر الغرفة اثنان منهما وبقي شرطيّ واحد. جلب الشرطي ألعابًا ناريّة وطلب أن أمسكها لكنّني رفضت. كان لديّ إحساس أنّه يفعل ذلك لكي يجرّمني ويبرّر اعتقالي. بعد ذلك أخذوني من الغرفة إلى مصعد فصعدنا إلى الطابق الثالث. في هذه المرحلة داس شرطي حرس الحدود على رجلي بكعب بسطاره فآلمني ذلك جدّاً حتى أنّني سحبت رجلي من حذائي لأخلعه. أخذوني إلى غرفة كان يجلس فيها شخص بملابس سوداء عليها شعار الشرطة. قال لي هذا الشخص: «لماذا رشقت حجارة؟» وعندما أجبته «أنا لم أرشق حجارة» قال لي وهو يصرخ «أنت تكذب!». استمرّ التحقيق أقلّ من عشر دقائق وحين أخرجوني من الغرفة قال لي المحقّق «اسمع! إذا عدت إلى هذه الغرفة مرّة ثانية سوف أكسر رجليك!». بعد ذلك أعادوني إلى الغرفة التي كنت فيها من قبل.[68]

أخلي سبيل د. أ. بعد ساعتين دون قيد أو شرط.

أدناه إفادة ت.أ. (17 عاماً) الذي اعتقله مقاتلو القوّات الخاصّة في تشرين الثاني حين نزل من حافلة توقّفت قرب مسجد الأربعين:

كان هناك بضعة فتيان أمامي ووراءي يركضون في الشّارع ولكنّني لم أهتمّ لذلك. عندها جاءت عدّة جيبات ترجّل منها عنصران من القوّات الخاصّة. انقضّ عليّ أحد العنصرين وألقاني أرضاً بقوّة شديدة. كان بطني يواجه الأرض وأخذ الشرطي يضغط على صدري بركبته بقوّة كبيرة حتّى أحسست أنّ أضلاعي سوف تتحطّم. كنت أقول بالعربيّة: «آخ ظهري! آخ صدري!»، لكي يخفّف عنّي الضغط.

في هذه المرحلة سمعت صوت والدي يخاطب الشرطيّ بالعبريّة. أنا لا أعرف العبريّة فلم أفهم شيئاً. ثمّ قال لي والدي «لا تخف. سوف تعود إلى البيت». والدي مرّ صدفة في الشارع ورآهم يعتقلونني. رفعني شرطي «اليَسام» عن الأرض وأدخلني إلى الجيب العسكريّ ثمّ تحرّك الجيب نحو مدخل العيساويّة وهناك نقلوني إلى جيب الشرطة.

أخذوني إلى الطابق الثالث في بناية محطّة الشرطة (شاليم). مكثت هناك ثلاث ساعات ربمّا. كنت جائعاً ولكنّني لم أطلب طعاماً ولا عناصر الشرطة عرضوا عليّ الطعام. بعد ذلك أخذوني إلى غرفة كان يجلس فيها شخص بلباس مدنيّ قال لي إنّ هناك صورًا أظهر فيها وأنا أرشق الحجارة وطلب أن أقول له من الأولاد الذين كانوا يركضون في الشارع حين اعتُقلت. قلت له «أنا لم أرشق حجارة، ولا أعرف من هؤلاء الأولاد». عندئذٍ أخذ المحقّق يصرخ عليّ ويقول لي إنّني أكذب. عدّة مرّات صرخ عليّ واتّهمني بالكذب. لم أخف ولكنّني تضايقت لأنّه قال عنّي «كذّاب». أنا فعلاً لم أفعل شيئاً ولم أرشق حجارة والمحقّق لم يُرني أيّة صور أظهر فيها وأنا أرشق حجارة. هذا يثبت أنّهم اعتقلوني دون أن أفعل شيئاً وبشكل عشوائيّ.

حقّقوا معي طيلة ساعة تقريباً. أراد المحقّق أن أعترف أنّني رشقت حجارة. كان يصرخ عليّ طوال الوقت. في نهاية التحقيق طلب منّي أن أوقّع على ورقة مكتوب فيها بالعبريّة وقال إنّ هذه إفادتي. وقّعت على الورقة لأنّني أردت التخلّص من الموقف حيث كنت منهكاً من الصّراخ وكنت أعاني من صداع شديد أيضاً لأنّني لم أتناول وجبة الغداء. كانت الورقة بالعبريّة ورفض المحقّق أن يترجمها لي رغم أنّني طلبت ذلك منه.

بعد ذلك أعادوني إلى الغرفة التي كنت فيها سابقاً. أبقوني هناك لمدّة ساعتين إضافيّتين تقريباً ثمّ جاء والدي ووقّع على الكفالة لكي يُخلوا سبيلي. تعهّد والدي أن أبقى رهن الحبس المنزليّ لمدّة خمسة أيّام. عندما عدت إلى المنزل كنت جائعاً ومنهكاً تناولت وجبة عشاء وذهبت فوراً إلى النّوم. إنّها فترة امتحانات واليوم يتقدّم زملائي لأوّل امتحان وهو في مادة

67 إفادة أ.ع. سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 28.11.19.
68 إفادة د.أ. سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 27.10.19.

الفيزياء. سوف تستمرّ الامتحانات لمدّة شهرين ولكنّني سأخسر أوّل أربعة امتحانات بسبب الحبس المنزليّ الذي سينتهي في يوم الجمعة.[69]

أدناه إفادة م.أ. (17 عاماً) الذي اعتقله مقاتلو القوّات الخاصّة في شهر كانون الأوّل:

في يوم الأحد عند السّاعة 18:30 كنت في منزل عمّي الواقع قرب منزلنا وكان الوضع هادئاً تماماً. فجأة رأيت قوّات «اليَسام» يدهمون الحيّ ويقتحمون منزلنا. توجّهت مع أعمامي فوراً إلى منزلنا لأنّ والدتي كانت في العمل في ذلك الوقت والبنات وحدهنّ في المنزل. قال قائد القوّة إنّهم يفتّشون عن ألعاب نارية. فتّشوا المنزل وقلبوا محتوياته وبعثروها. استمرّ التفتيش نصف السّاعة وعندها قال الشرطيّ إنّه يريد اعتقالي وأخي الصغير وهو في الـ12 من عمره.

فصلوني عن أخي. أدخلوا كلّاً منّا في سيّارة. ألقوا بي بقوّة داخل سيّارة السّافانا وظهري إلى أرضيّتها وعندها انقضّ عليّ ثلاثة من شرطة «اليَسام» وأخذوا يلطموونني لمدّة دقيقتين تقريباً بشكل متواصل. بعد ذلك تحرّكت السيّارة وأنا ملقىً على الأرضيّة فأخذ عناصر شرطة «اليَسام» يدوسون صدري وبطني بأرجلهم. تألّمت كثيراً. توقّفت السيّارة عند مدخل العيساويّة قرب محطّة وقود التلّة الفرنسيّة وهناك نقلوني إلى سيّارة أخرى. أثناء نقلي عرقلني سائق السيّارة فتعثّرت ووقعت أرضاً وعندها داس على رأسي لمدّة دقيقة.

في محطّة شرطة (شاليم) جلسنا أنا وأخي طيلة ثلاث ساعات. حاول أخي أن ينام وكان كلّما غفا يأتي شرطي «اليَسام» ويركله في بطنه ويوقظه. في مرحلة معيّنة صار أخي يبكي من شدّة التعب لأنّه معتاد على النوم في التاسعة ليلاً كلّ يوم. بعد ذلك لم يعد قادراً على النوم.

في البداية أخذوا أخي الصّغير للتحقيق وبعد ساعة تقريباً أعادوه وأخذوني. كان المحقّق يصرخ عليّ ويطالبني أن أدلي بأسماء من يطلقون الألعاب النارية. قلت له «لا أعرف عمّ تتحدّث». مكثت في التحقيق عشرين دقيقة فقط. بعد ذلك وقّعت على إفادتي - 6 ورقات مكتوبة بالعبريّة. بعد أن انتهى التحقيق انتظرنا طيلة ساعة تقريباً ثمّ جاء شرطي وقال «إفراج». في الخارج كان في انتظاري والدتي وشقيقتي المتزوّجة.[70]

69 إفادة ت.أ. سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 28.10.19.
70 إفادة م.أ. سجّلها باحث بتسيلم الميدانيّ عامر عاروري في 3.12.19.

استنتاجات

لا يوجد في شرقيّ القدس حيّ قضمت منه السّلطات الإسرائيليّة واستفادت من نهب أراضيه كما حيّ العيساويّة الذي تقلّصت مساحته بنسبة 90% منذ احتلال الضفة الغربيّة في العام 1967. جهات عديدة استفادت من نهب أراضي الحي: الحكومة وبلدية القدس والجيش والشرطة وسلطة الطبيعة والحدائق والجامعة العبرية ومستشفى «هداسا هار هتسوفيم» وسكان أحياء التلة الفرنسية و«تسميرت هبيراه» ومستوطنة «معليه أدوميم» والمنطقة الصناعية المتاخمة لها. إنّ هذا النهب الممنهج للأراضي هو السبب الرئيسي في الاكتظاظ السكاني المفرط في حي العيساوية وفقر سكانه.

إضافة إلى نهب أراضي سكّانه تستفيد السّلطات الإسرائيليّة أيضاً من سياسة الإهمال المتعمّد للحيّ: تمتنع بلديّة القدس طوال عشرات السّنين عن إعداد خريطة هيكليّة للحيّ تناسب احتياجات السكّان فتحرمهم بذلك من الخدمات العامّة ومن إمكانيّات البناء. جرّاء ذلك وفي غياب أيّ خيار آخر اضطرّ أهالي الحيّ بمرور السّنين إلى بناء أكثر من ألفي منزل دون ترخيص. هنا تنقضّ البلديّة للاستفادة من المحنة التي أوقعت السكّان فيها بواسطة غرامات تفرضها على من يبني دون ترخيص والتي تثمر عن مبالغ مكدّسة تصل إلى لملايين الشواكل. إضافة إلى ذلك تشنّ الشرطة خلال السنة الأخيرة حملة تهدف إلى التجبّر بالسكّان ليس إلّا. قوّات كبيرة من الشرطة تدهم الحيّ يوميّاً دون أيّ سبب ظاهر للعيان. يتجوّل عناصر الشرطة في الشوارع بهدف توليد احتكاكات بالسكّان ويقتحمون المنازل في دُجى اللّيل ويعتقلون القاصرين بشكل عشوائيّ وتعسّفيّ.

تناول هذا التقرير ثلاثة أبعاد للحياة في الحيّ تميّز بصورة أو بأخرى ممارسات إسرائيل في أحياء شرقيّ القدس الأخرى: نهب الأراضي والحظر شبه التامّ لأيّ بناء وعُنف الشرطة اليوميّ. تضاف إلى ذلك سياسات أخرى تطبّقها إسرائيل في المدينة وتؤثّر على سكّانها الفلسطينيّين: عزل شرقيّ القدس عن بقيّة مناطق الضفة الغربيّة؛ فرض قيود مشدّدة على إجراءات «لمّ الشمل»؛ تمييز فظّ في تخصيص الميزانيّات البلديّة وبضمنها ميزانيّات التطوير والرّفاه والتعليم؛ حظر النشاط السياسيّ والثقافي والاجتماعيّ ذي الصّبغة الوطنيّة الفلسطينيّة وغير ذلك.

الحملة العنيفة التي تشنّها الشرطة في العيساويّة منذ أكثر من سنة تجسّد جيّداً ما نعرفه جميعاً منذ زمن بعيد: تتعامل السّلطات الإسرائيليّة مع الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس وكأنّها مادّة يشكّلها المحتلّ الإسرائيليّ كما يشاء ويشمل ذلك الأرض والبشر والحجر. لا يشغل إسرائيل في تعاملها مع هذه الأحياء سوى طموحها إلى نهب السكّان بأقصى ما يمكنها وترسيخ سيطرتها على أوسع مساحة ممكنة من الأراضي بكلّ ما يقتضيه ذلك من تجاهُل مطلق للواقع المعيشيّ الصعب الذي تفرضه على السكّان بما في ذلك نسب الفقر العالية جدّاً والاكتظاظ السكّانيّ الشديد والفوضى التخطيطيّة العارمة.

منذ أن ضمّت إسرائيل شرقيّ القدس تنظر إلى السكّان هناك على أنّهم حمولة زائدة. حيّ العيساويّة مجرّد مثال وإن كان متطرّفاً على السّياسة التي تطبّقها إسرائيل في الأحياء الفلسطينيّة بهدف التضييق على السكّان والضغط عليهم. يهدف الضغط على المدى القريب إلى قمع السكّان الفلسطينيّين والتحكّم بهم والإبقاء عليهم فقراء مستضعفين يخيّم عليهم القلق الدّائم. أمّا على المدى البعيد فترمي السياسة الإسرائيليّة علناً إلى الحفاظ على التفوّق الديمغرافيّ اليهوديّ في المدينة. يبدو إذن أنّ الغاية الأساسيّة من هذا التضييق المتواصل والظلم الصّارخ والممنهج دفع السكّان إلى اتّخاذ قرارهم بمغادرة منازلهم والرّحيل عن المدينة برمّتها.

إنّ هذا التعامل لهو تعبير صريح للاعتبارات الديمغرافية التي ترشد إسرائيل التي تفضل المواطنين اليهود على أولئك الذين تنفر منهم أي الفلسطينيين. النتيجة هي تجبر السلطات الإسرائيلية المستمر بجميع سكان المدينة الفلسطينيين ومن ضمنهم النموذج القاسي الوارد في هذا التقرير: 22 ألفًا من سكان العيساوية. هذا التجبر والذي هو نتيجة لسياسة مستمرة تدعمها كافة حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ العام 1967 يكشف عري وصفاقة سلم أولويات إسرائيل في الجزء الوحيد الذي ضمته من الضفة الغربية والذي كلفت نفسها ولو رسميًا عناء ضمه بصورة قانونية: لا مساواة ولا حقوق ولا حتى خدمات بلدية مقبولة – بل استخدام قوة سلطات الدولة بهدف تثبيت وتضخيم علو مجموعة محددة من سكان المدينة على الأخرى أكثر فأكثر.